المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

Countries' Approaches Toward Digital Currencies

Ali Akbar Shams[1,2,*] *and Hoda Motouri*[3]

[1] Master's in Law, International Law – Faculty of Law, University of Tehran, Tehran, Islamic Republic of Iran
[2] Master's in Law and Politics – Faculty of Law, Beihang University, Beijing, China.
[3] Ph.D. Candidate in Law, Public International Law – Faculty of Law, Islamic Azad University, Science and Research Branch, Tehran, Islamic Republic of Iran

Received: 20 Jan. 2025, Revised: 15 Feb. 2025, Accepted: 26 Feb. 2025.
Published online: 1 April. 2025.

Abstract: The development and proliferation of digital currencies in recent years have led to their increasing popularity. Digital financial systems rely on secure cryptographic technologies to support and facilitate financial transactions. The nature of these computational systems and the scope of their applications raise significant legal issues.

This study aims to explore the regulation of digital currencies within judicial systems worldwide and to analyze the global recognition and oversight of this emerging technology. Based on the research, although the existing laws and regulations in different legal systems address some of the needs in this field, the development and recognition of this phenomenon have led to new legal, regulatory, and public policy challenges.

This research was conducted using a descriptive and analytical literature-based and library methodology, where governmental approaches were analyzed, providing a concise and comprehensive overview of the key legal issues surrounding digital currencies. The study concluded that digital currencies fall under a broad range of existing laws and regulations; however, this is insufficient for fully regulating the field. Without new legislation governing digital currencies, many current monetary and financial laws partially attempt to regulate this phenomenon.

Keywords: digital currencies, cryptocurrency, bitcoin, blockchain, monetary laws and regulations, traditional currency regulations.

*Corresponding author e-mail: aliakbar.shams@yahoo.com

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing

نهج الحكومات تجاه العملات الرقمية

علی اکبر شمس [1]، هدی مطوری [2]

[1] ماجستير فی القانون ، القانون الدولی، کلیة الحقوق، جامعة طهران، الجمهوریة الاسلامیة الایرانیة-ماجیستیر فی القانون و السیاسة، جامعة بیهوانغ، بکین، الصین.

[2] طالبة دکتوراه فی القانون، القانون الدولی العام، کلیة الحقوق، جامعة آزاد الإسلامیة، فرع العلوم والبحوث، طهران، الجمهوریة الاسلامیة الایرانیة

الملخص: أدى تطور وانتشار العملات الرقمية في السنوات الأخيرة إلى زيادة شعبيتها. تعتمد الأنظمة المالية الرقمية على مجموعة واسعة من تقنيات تشفيرية آمنة لدعم وتسهيل التبادلات المالية. إن طبيعة هذه الأنظمة الحاسوبية ونطاق تطبيقاتها تثير قضايا قانونية مهمة.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تنظيم العملات الرقمية في النظم القضائية حول العالم، وتحليل وضع التعرف هذه التكنولوجيا الناشئة والإشراف عليها عالميًا. **استنادًا إلى** البحث الذي تم إجراؤه، وعلى الرغم من أن القوانين واللوائح الموجودة في الأنظمة القانونية المختلفة تلبي جزءًا من احتياجات هذا المجال، إلا أن تطوير هذه الظاهرة والاعتراف بها أدى إلى ظهور قضايا جديدة قانونية و تنظيمية و سياسات عامة.

تم إعداد هذا البحث باستخدام المنهج المكتبي التوصيفي والتحليلي، حيث تم تحليل ودراسة نهج الحكومات مع تقديم معلومات موجزة و شاملة حول القضايا القانونية الرئيسية للعملات الرقمية. وخلص البحث إلى أن العملات الرقمية تندرج ضمن نطاق واسع من القوانين واللوائح الحالية، ولكن ذلك غير كافٍ لتنظيم هذا المجال بشكل كامل. وفي حالة عدم صياغة قوانين وتشريعات جديدة تحكم العملات الرقمية، فإن مجموعة واسعة من القوانين النقدية والمالية الحالية تسعى لتنظيم هذه الظاهرة بشكل جزئي.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، البيتكوين، البلوك تشين، القوانين واللوائح المالية، تنظيم العملات التقليدية.

المقدمة:

أهمية البحث:

تعد العملات الرقمية من الظواهر ا الناشئة التي تركت تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي والأنظمة المالية التقليدية. مع تزايد استخدام العملات مثل البيتكوين والإيثريوم، أصبح من الضروري وجود إطار قانوني واضح لتحديد كيفية استخدامها ومعالجة قضايا مثل الاحتيال المالي، وغسل الأموال، وحماية حقوق المستخدمين والمستثمرين. إن غياب إطار قانوني متكامل وواضح لهذه العملات قد يؤدي إلى مخاطر اقتصادية وقانونية، مما يبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة بعمق. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام العملات الرقمية في العديد من التطبيقات العالمية، فإن هذه العملات لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني يعترف بمكانتها في العديد من الدول، مما يجعل هذا البحث ذا أهمية كبيرة في دراسة كيفية تعامل الحكومات مع هذه الظاهرة الناشئة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في غياب الإطار التشريعي الواضح والمناسب للعملات الرقمية، رغم الانتشار الكبير لها واستخدامها في العديد من التطبيقات. على الرغم من تزايد استخدامها، لم تعترف أي دولة حتى الآن بالعملات الرقمية كأداة نقدية رسمية على المستوى الوطني، مما يثير العديد من الإشكاليات القانونية والاقتصادية. ومن أبرز هذه التحديات، غموض كيفية التحكم في المعاملات المالية غير المعروفة، وتزايد المخاطر المرتبطة بها مثل تقلبات القيمة، وغسل الأموال، واستخدامها في الأنشطة غير القانونية. كما أن اختلاف التشريعات والسياسات القانونية بين الدول يخلق صعوبة في تنظيم هذه العملات على المستوى الدولي، ويطرح تساؤلات حول تطبيق القوانين المالية التقليدية عليها أو الحاجة إلى تشريعات جديدة تتناسب مع خصائص هذه العملات

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الوضع الحالي للعملات الرقمية في إطار الأنظمة القانونية المختلفة، مع التركيز على دراسة كيفية تنظيم القوانين واللوائح المتعلقة بالعملات الرقمية وكيفية تأثيرها على الأنظمة القانونية المتنوعة. كما يسعى البحث إلى إجراء مقارنة بين التشريعات المعتمدة في الدول المختلفة وتحديد مواقف هذه الدول تجاه العملات الرقمية، بهدف استخدام هذه النتائج في تطوير التشريعات المستقبلية وفي دعم الدراسات القانونية ذات الصلة.

تساؤلات البحث:

السؤال الرئيسي في هذا البحث هو: ما هو الوضع القانوني الحالي للعملات الرقمية في مختلف دول العالم، وكيف تتعامل الأنظمة القانونية مع العملات الرقمية؟ إلى جانب هذا السؤال، تطرحت أيضًا قضايا أخرى مثل التحديات القانونية المرتبطة بالعملات الرقمية وأهمية وضع تشريعات فعالة لتنظيم هذا المجال.

منهج البحث:

سيتبع هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الإطار القانوني للعملات الرقمية من خلال تحليل التشريعات والسياسات القانونية المعتمدة في دول مختلفة. سيتم استخدام المنهج المكتبي لجمع وتحليل البيانات، مع التركيز على مواقف الحكومات والهيئات القانونية تجاه العملات الرقمية.

حدود البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتناول نهج الحكومات تجاه ظاهرة العملات المشفرة. يستعرض المبحث الأول المفاهيم العامة للعملات المشفرة، نشأتها، وآلية عملها. أما المبحث الثاني، فيناقش مواقف الدول المختلفة تجاه هذه العملات، مع التركيز على أساليب الإشراف والتنظيم وفقًا لنهجين مغلق ومنفتح. بينما يتناول المبحث الثالث دراسة العلاقة بين القوانين التقليدية والعملات المشفرة، مع تحليل مدى تكامل هذه القوانين مع التشريعات الحالية في مختلف الدول. يركز البحث على مجموعة من الدول التي لديها سياسات تنظيمية مختلفة بهدف تقديم رؤية شاملة حول كيفية التعامل القانوني مع هذه الظاهرة.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

المبحث الأول

التعريف بالمفاهيم وظهور العملات الرقمية

مع ريادة "البيتكوين[1]"، أصبح نطاق واسع من الاقتصاد القائم على الحوسبة[2] (الذي يتم إنتاجه بواسطة الحواسيب)، والمعروف اليوم باسم العملات الرقمية[3]، منصات قيمة للتبادل المالي. توفر هذه المنصات آليات شفافة وفعالة للمدفوعات الدولية وتبادل قيم المعاملات. مصطلحات مثل العملات الرقمية، العملات الافتراضية، العملات المشفرة، النقود الرقمية، والعملات الإلكترونية التي تُستخدم بشكل متكرر في النصوص العربية لوصف مفهوم "**cryptocurrency**"، على الرغم من أنها تشير إلى مفهوم واحد، إلا أن لها اختلافات دقيقة من الناحية الفنية. يعود الأصل اللغوي لـ "**cryptocurrency**" إلى جزئين: "**crypto**" التي تعني مشفر أو قائم على التشفير، و"**currency**" التي تعني عملة. يشير هذا المصطلح إلى نوع من الأموال يتم إنشاؤه بناءً على مبادئ التشفير ويتم توزيعه عبر شبكات لا مركزية. التشفير يُستخدم كآلية لضمان الأمان والحفاظ على تكامل البيانات في هذه الأنظمة. تُستخدم خوارزميات تشفير معقدة لإنشاء وحدات نقدية جديدة، والتحقق من المعاملات، ومنع الاحتيال في هذه الأنظمة.

في اللغة العربية، يُستخدم مصطلح "العملة الرقمية" كمصطلح عام لوصف جميع العملات التي توجد بشكل إلكتروني. يشمل هذا التعريف العام جميع أنواع العملات الرقمية، بما في ذلك العملات القائمة على تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية للبنوك المركزية. ومع ذلك، في الأدبيات المتخصصة، يشير مصطلح "**cryptocurrency**"بشكل خاص إلى العملات التي تعتمد على تقنية البلوك تشين وتمتاز باللامركزية والشفافية ومستوى عالٍ من الأمان[4].

من بين الأنواع الشائعة للعملات الرقمية يمكن الإشارة إلى البيتكوين، الإيثريوم[5]، الريبل[6]، اللايتكوين[7]، البايننانس كوين[8]، الترون[9]، الدوج كوين[10] وغيرها.

العملات الرقمية تعتمد على التكنولوجيا الحاسوبية والشبكات الإلكترونية في إنشاء ونشر قيمها الاقتصادية. يتيح هذا النهج مشاركة الفاعلين غير الحكوميين، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الخاصة، دون الحاجة إلى العديد من الوسطاء التقليديين مثل البنوك. وبهذا الشكل، فإن الانفصال المالي الذي ظهر في ظل العملات الرقمية قد يترتب عليه عواقب خطيرة جدًا في المجالات القانونية والتنظيمية والرقابية، بالإضافة إلى السياسات العامة[11].

طبيعة وأساس العملات المشفرة يستندان إلى منطق رياضي معقد. تم تصميم العملات الرقمية في برامج مفتوحة المصدر[12] بحيث تتيح الوصول لجميع الأعضاء والمشاركين في مجتمع العملات الرقمية. يُعد إنتاج العملات الرقمية، سواء كان ذلك من خلال إنشاء عملة رقمية جديدة أو تعدين العملات الرقمية الحالية، أهم خطوة في النظام الاقتصادي للعملات الرقمية. في الواقع، يتم هذا الإنتاج من خلال عمليات حسابية معقدة جدًا تعتمد على الرياضيات[13].

على سبيل المثال، في شبكة البيتكوين، يقوم المستخدمون بتحميل برامج مجانية مثل برامج العميل[14] وتثبيتها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية الخاصة بهم. يُطلق على برنامج العميل أيضًا اسم "المحفظة[15]" أو نظام تخزين البيتكوين، حيث يتيح التشفير والتوقيع الرقمي. لهذا السبب، تُعتبر منصات العملات الرقمية بطبيعتها قائمة على التشفير. على سبيل المثال، عملة البيتكوين مبنية بالكامل على بنية التشفير غير المتماثل. هذه الخاصية تُضاف إلى برامج العميل التي تُثبت على أجهزة المستخدمين. في نظام البيتكوين، التشفير المستخدم للأعضاء يتكون من جزأين: الجزء الأول: يتضمن حروفًا كبيرة وصغيرة بالإضافة إلى أرقام، ويتراوح طوله بين 24 إلى 37 رمزًا. الجزء الثاني: عبارة عن رموز عشوائية بطول 64 رمزًا. (يُطلق على الجزء الأول اسم "المفتاح العام[16]" وعلى الجزء الثاني "المفتاح الخاص[17]"). المفاتيح العامة والخاصة هما عنصران أساسيان في نظام التشفير للعملات الرقمية، ويُستخدمان لضمان أمان المعاملات والتحقق من هويتها. المفتاح العام هو عنوان المحفظة الرقمية الذي يمكن مشاركته مع الآخرين لتمكين إرسال العملات الرقمية. أما المفتاح الخاص فهو فريد ويخص شخصًا واحدًا فقط، ويعمل ككلمة مرور للمحفظة. من الناحية القانونية، تلعب المفاتيح العامة والخاصة دورًا حاسمًا في تحديد ملكية الأصول الرقمية والتحكم فيها. امتلاك المفتاح الخاص يعني القدرة على التحكم في الأصول المرتبطة بتلك المحفظة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستخدمين إنشاء عدة مفاتيح عامة وتخصيص مفتاح خاص لكل منها. المفاتيح العامة متاحة بسهولة للمستخدمين، بينما المفتاح الخاص، نظرًا لأهميته العالية مقارنة بالمفتاح العام، يظل حصريًا لصاحب الحساب. وبطبيعة الحال، قبل أي عملية إدارة مالية، سواء كانت تحويلًا أو معاملة، يُعد إجراء التحقق من هوية الأطراف استنادًا إلى المفتاح الخاص أمرًا ضروريًا.[18] البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى تعتمد على تقنية البلوك تشين[19] في تعريفها وتأكيدها. مصطلح "البلوك تشين" مشتق من كلمتين "**Block**" :التي تعني "كتلة" و "**Chain**"التي تعني "سلسلة." البلوك تشين هو

---

[1] Bitcoin
[2] Computer-generated economic
[3] Digital currency
[4] .يوسف خليل إبراهيم،إياد الرفاعي، العُملات الرقمية التحقيقات المالية في عصر الكريبتو ما بين واقع قانوني وتحدّيات تقنية،مجلة الباحث العربي، ، مجلد 3 عدد 1، لبنان، 2022، صص 1-16، ص :3
[5] Ethereum
[6] Ripple
[7] Litecoin
[8] Binance Coin
[9] Tron
[10] Dogecoin
11 Muhammad Farrukh Shahzad, Shuo Xu, Weng Marc Lim, Muhammad Faisal Hasnain5 , Shahneela Nusrat, Cryptocurrency awareness, acceptance, and adoption: the role of trust as a cornerstone, HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES COMMUNICATIONS, Palgrave Communications, Palgrave Macmillan, vol. 11(1), England,2024, pages 1-14,p: 11
[12] Open source
[13] Martin Garriga, Stefano Dalla Palma, Maxmiliano Arias, Alan De Renzis, Remo Pareschi, Damian Andrew Tamburri, Blockchain and cryptocurrencies: A classification and comparison of architecture drivers, Concurrency and Computation: Practice and Experience: Volume 33, Issue 8, 2021, pages 1-21, p: 3
[14] Client software
[15] wallet
[16] public keys
[17] Private keys
[18] للمزيد من المعلومات:
https://www.cs.utexas.edu/~shmat/courses/cs361s/pubcrypt.pdf
https://people.cs.umass.edu/~adamo/sp20466/sp20466-lec9-annotated.pdf
[19] blockchain

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

منصة مقاومة للتغيير تُستخدم لتسجيل البيانات، الوثائق، والمعاملات في دفتر سجلات مشترك. يتم تسجيل هذه البيانات داخل كتل مرتبطة ببعضها البعض في تسلسل مشفر. في الواقع، البلوك تشين هو سلسلة من الكتل، حيث تحتوي كل كتلة على معلومات متعلقة بالمعاملات والبيانات التي تُسجل بشكل غير قابل للتغيير.

في الواقع، يمكن القول إن البلوك تشين عبارة عن سجلات توثّق معاملات العملات المشفرة. البلوك تشين هو سلسلة من الكتل التي تحتفظ بالسجلات الكاملة للمعاملات، مثل دفتر سجل عام. في الحقيقة، البلوك تشين هو عملية توثيق (أرشفة السجلات) لجميع المعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية. السجلات الموجودة في البلوك تشين كاملة، غير قابلة للتغيير، ومتاحة لجميع مستخدمي هذا النظام. تحتوي هذه السجلات على معلومات مثل: أطراف المعاملة، التاريخ، الوقت، والمبلغ الذي تم تحويله[20].

المعلومات الموجودة في هذه البلوك تشين تتميز بخصيصتين: الاستمرارية والتكامل. هاتان الخصيصتان تؤديان إلى نتيجتين رئيسيتين: الأولى هي توفير الأمن، والثانية هي إنشاء قاعدة للثقة المتبادلة. لذلك، في كل مرة يتم فيها إجراء معاملة على منصة العملات المشفرة، يتم تخزين معلومات تلك المعاملة في البلوك تشين. تتضمن هذه المعلومات العنوان العام للمرسل والمستلم، بالإضافة إلى المبلغ المحدد. قد تكون هذه العملية مستغرقة للوقت لأسباب تقنية، حيث يتطلب ذلك التحقق من المعلومات وصحتها. وفي النهاية، يتم تنفيذ عملية التحويل بعد التأكد من دقة وشفافية المعلومات المسجلة[21].

يتم تأكيد كل معاملة في البلوك تشين بواسطة المعدّنين[22] التابعين لنفس البلوك تشين. أي أن أي معاملة تتم على شبكة بلوك تشين يجب أن يتم تأكيدها من قبل المعدّنين في تلك الشبكة وإضافتها إلى البلوك تشين. المعدّنون هم أجهزة حاسوب مخصصة تقوم بحساب ودعم عمليات البلوك تشين، مما يضمن سلامة واستمرارية النظام.

عملية المعاملات في منصة العملات المشفرة تتم كالتالي، في البداية، يتم إرسال الاقتراح إلى المعدّنين، وبعد ذلك يقوم المعدّنون بمعالجة المعلومات وتأكيدها. بمجرد اكتمال عملية المعاملة ونقل العملات المشفرة، يتم تسجيل هذه السجلات في البلوك تشين تحت عنوان جديد، مع أرشفة تفاصيل المعاملة. هذه العملية تتم بشكل تلقائي بالكامل. من جهة أخرى، يتحمل المعدّنون أيضًا مسؤولية إنتاج البيتكوين. يُعتبر التعدين[23] بمثابة النواة الأساسية لهذه العملية، حيث يضمن صحة وقانونية معالجة الطلب المقدم. يتم التعدين باستخدام برامج خاصة وأجهزة حاسوب ذات مواصفات محددة، حيث تكون وظيفة هذه البرامج حل الأنماط المعقدة للعملات المشفرة المستندة إلى منطق علم الرياضيات[24].

في شبكة البيتكوين، يتم إصدار العملات الجديدة وفق خوارزميات[25] منتظمة[26]. وفقًا للتقارير، تعتمد الفترات الزمنية لإصدار العملات الجديدة على خوارزمية خاصة. على سبيل المثال، يتم تحرير 50 بيتكوين كل عشر دقائق، ومع ذلك، يتم تقليص معدل التحرير إلى النصف كل أربع سنوات، وذلك حتى عام 2140. تم تصميم نظام دعم البيتكوين ليقتصر على حد أقصى يبلغ 21 مليون بيتكوين فقط.

العملات الرقمية أصبحت تُستخدم بشكل متزايد لتغطية تكاليف السلع والخدمات، وقد لفتت هذه الشعبية المتزايدة انتباه المجتمع العالمي. في الوقت الحالي، لا يُعتبر استخدام العملات المشفرة على نطاق واسع في عالم التجارة أمرًا شائعًا، إلا أن بعض الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى قد بدأت في استخدام العملات المشفرة، خاصة البيتكوين. على الرغم من أن البيتكوين يُعد من أبرز العملات المشفرة، إلا أنه ليس العملة المشفرة الوحيدة الموجودة؛ فهناك عملات رقمية أخرى مثل اللايتكوين والإيثريوم وغيرها. لقد اعترفت الحكومات بأهمية وقيمة تقنية البلوك تشين في الأنشطة الاقتصادية، ومنحت العملات الرقمية صفة قانونية لضمان أقصى درجات الاستفادة منها بشكل آمن وشفاف. هذه الميزة قد تصبح في المستقبل ذات أهمية كبيرة لكل من الحكومات والمؤسسات الخاصة، لعدة أسباب منها تلبية طلب المجتمع، تحقيق رقابة فعالة، جذب الاستثمارات، وغيرها من الفوائد.[27]

كل مشارك في مجتمع العملات الرقمية يُعتبر عضوًا في هذا المجتمع، سواء كان ذلك حكومات تلعب دورًا اقتصاديًا وقانونيًا كبيرًا، أو مؤسسات خاصة صغيرة. لذلك، كلما زادت قدرة وإمكانات هذا الفاعل، زاد تأثيره. إذا دخلت الحكومات إلى هذا المجال بدورها الكبير وقامت بتوفير خدمات تحتية مثل تقنية البلوك تشين، فإنها ستتمكن بطبيعة الحال من الوصول إلى السجلات والتدفقات المالية التي تمت على هذه المنصات. ذلك لأن الإطار (الحكومة) يُحيط بالمحتوى (السجلات والمعاملات). فالحكومات تُنشئ الإطار (مثل البلوك تشين)، بينما تُحفظ السجلات داخل هذا الإطار. هذا الامتياز الذي يُعتبر فرصة ثمينة للحكومات، يحفزها لتصبح مشاركًا رئيسيًا في هذا المجال، مما يتيح لها الوصول إلى المعلومات الموجودة على الشبكة واستخدامها في تحسين قدراتها على الرقابة، التحليل، وتعقب المعاملات. يمكن أن تُستخدم هذه المعلومات لأغراض تنظيمية وقانونية. للتوضيح بشكل أفضل، يمكن الإشارة إلى حدث تاريخي حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بهذا الإطار الرقمي كوسيلة قانونية للمعاملات. ركزت الرقابة على عمليات التحويل المالي وأدت إلى تحديد العناصر التي استخدمت هذه الأدوات لأغراض غير قانونية مثل شراء وبيع المخدرات. تم القبض على هؤلاء الأشخاص وتقديمهم إلى العدالة.[28]

---

[20] Gautami Tripathi , Mohd Abdul Ahad , Gabriella Casalino, A comprehensive review of blockchain technology: Underlying principles and historical background with future challenges, Decision Analytics Journal, United States, Volume 9, 2023,pages 1-21,p: 5

[21] Kevin Werbach, Trust, but Verify: Why The Blockchin Needs The Law, Berkeley Technology Law Journal, Vol. 33, No. 2 , Published By: University of California, Berkeley, School of Law,2018, pages. 487-550 , p492

[22] Miners

[23] Mining

[24] LCX Team, quick insight on how crypto transactions work, Liechtenstein, 2024, https://www.lcx.com/quick-insight-on-how-crypto-transactions-work/

[25] Algorithm

[26] Financial Action Task Force, Guidance for a Risk-Based Approach VIRTUAL CURRENCIES, FRANCE, The Financial Action Task Force (FATF),2015. p8

[27] اللايتكوين (Litecoin) مستوحى من البيتكوين ومنذ إطلاقه في عام 2011، أثبت أنه ذو استخدامات عديدة. سهولة تعدينه جعلت اللايتكوين خيارًا شائعًا ويميزه بشكل كبير عن العملات الأخرى. في الواقع، اللايتكوين هو شبكة دفع مفتوحة المصدر تعتمد على تقنية البلوك تشين، تتيح للمستخدمين نقل الأموال عبر العالم بطريقة لا مركزية تمامًا، بدون الحاجة إلى وسطاء أو جهات مركزية. مبتكر اللايتكوين هو شاب من أصل صيني يُدعى تشارلي لي. عمل تشارلي لي سابقًا كموظف في جوجل وكوين بيس. وفي عام 2011، قام بإجراء تغييرات كبيرة على بروتوكول البيتكوين وقدم شبكة اللايتكوين.

[28] للمزيد من المعلومات:
يمكن الإشارة إلى قضية Silk Road، وهو موقع إلكتروني كان مخصصًا للبيع والشراء غير القانوني للمواد المخدرة، وقد أسسه شخص يُدعى روس أولبريخت (Ross Ulbricht) والمعروف بلقب "داروين روس". تم إطلاق هذا السوق الإلكتروني في عام 2011، حيث اعتمد على البيتكوين كوسيلة دفع للمعاملات. بسبب الطبيعة غير القانونية لهذه العمليات، بدأت السلطات القانونية في الولايات المتحدة في تعقب معاملات البيتكوين واستخدام تقنية البلوك تشين لتحديد هوية المستخدمين والبائعين على المنصة. في عام 2013، تم القبض على روس أولبريخت بتهم تتعلق ببيع المواد المخدرة، غسيل الأموال، وانتهاك قوانين المخدرات. أُدين بعد ذلك وحُكم عليه بالسجن المؤبد. للتعمق أكثر في هذه القضية، يمكنك الرجوع إلى كتاب:
"American Kingpin: The Epic Hunt for the Criminal Mastermind Behind the Silk Road"
تأليف نيك بيلتون (Nick Bilton).

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

كما أن دولة جزيرة مان[29] أصبحت عضوًا في مجتمع العملات الرقمية من خلال تقديم بنية تحتية حسابية للمؤسسات الخاصة وتثبيت مشاركتها. هذا الانضمام لا يعني التزامًا بتوفير البنية التحتية، بل إنه يُتيح لها، كعضو في هذا المجتمع، أن تلعب أدوارًا متعددة تتناسب مع قدراتها، مثل إنتاج العملات المشفرة ودعم المعاملات. من جهة أخرى، يُتيح هذا الانضمام لها كعضو في المجتمع الوصول الكامل إلى تاريخ وحركة العملات المشفرة، مما يعزز من قدرتها على المساهمة والمشاركة الفعالة في هذا المجال.

من ناحية أخرى، هناك نهج مختلف يشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يتجاوز ما تم ذكره في مثال جزيرة مان. ويؤكد هذا النهج على ضرورة أن تُقدم الحكومات عملاتها المشفرة الخاصة كوسيلة لتحقيق التكامل. يُعرّف هذا الدور الحكومي بأنه تقديم الدعم للمواطنين والإشراف على الأنظمة الحسابية والبنى التحتية للعملات المشفرة على المستوى الوطني[30]. في هذا السياق الفكري، العملة التي تُقدمها الحكومة ليست بالضرورة مرادفة للعملة الوطنية، ولكن النقطة المهمة تكمن في أن تكون هذه العملة مدعومة دعمًا كاملًا من الحكومة، مما يضمن الثقة والشرعية لدى المستخدمين.

المبحث الثاني

نهج الحكومات في التعرف على العملات الرقمية والإشراف عليها

نظرًا إلى أن العملات الرقمية، بسبب خصائصها الذاتية والتحديات القانونية، لم تُنشأ بواسطة جهة حكومية ولم تحصل على ترخيص أو ضمان حكومي، فلا يمكن اعتبارها مؤسسة مالية – حكومية بشكل رسمي. حاليًا، في بعض الأنظمة القانونية، تم منح صلاحيات الرقابة لبعض السلطات القضائية المرتبطة بالعملات الرقمية، والتي سيتم تناولها لاحقًا. في العديد من الدول، تم تفويض هذه الصلاحيات إلى البنك المركزي أو وزارة المالية. وقد ركزت معظم الجهود المبذولة حتى الآن على توعية المواطنين بشأن ماهية العملات الرقمية، حيث ركزت هذه التوعية على عملية إنتاجها، استخدامها، والتهديدات المحتملة التي تمثلها. ومع ذلك، فإن دور المؤسسات الحكومية في هذه التوعية لا يزال ضعيفًا جدًا، لأن العملات الرقمية لا تُعتبر أموالًا حقيقية. وبالتالي، فإن سلطات البنوك والمؤسسات الحكومية على هذا المجال محدودة جدًا بطبيعتها[31].

من ناحية أخرى، من المهم جدًا الإشارة إلى أن الحكومات يمكنها أن تلعب دورًا في تطوير أنظمة العملات الرقمية دون الحاجة إلى فرض رقابة مباشرة. ذلك لأن تطوير العملات المشفرة لا يعتمد بالضرورة على تقنينها، بل إن امتناع الحكومات عن حظر استخدامها يمكن أن يكون خطوة فعالة في هذا الاتجاه. على سبيل المثال، تعترف العديد من الحكومات باستخدام البيتكوين لتسديد الديون والنفقات، مما يعني أن قبول العملات الرقمية للوفاء بالالتزامات المالية لا يُعتبر إنشاء مؤسسة مالية جديدة[32]، ولكنه يُعد خطوة مؤثرة في تعزيز تطور العملات الرقمية. هذه المبادرة يمكن أن تُنشئ ثقة متعددة الأطراف بين المواطنين، الحكومة، ومُنتجي العملات المشفرة. من أبرز آثار هذه الثقة هو زيادة قيمة العملات الرقمية. علاوة على ذلك، فإن هذا النهج يُعزز دور الحكومة كمستخدم ومُراقب في الوقت نفسه، مما يتيح لها المشاركة في تعزيز وتطوير العملات المشفرة. هذه المشاركة قد تُسهم في تحقيق بيئة مستدامة لنمو هذه التكنولوجيا الحديثة وتطويرها[33].

القوانين واللوائح المنظمة للعملات الرقمية تختلف بين الدول بناءً على المبادئ الاقتصادية والاعتبارات الوطنية الأخرى. الوضع الحالي لقوانين العملات الرقمية غامض ويتغير بسرعة. تختلف الحكومات حول العالم بشأن التعرف على العملات الرقمية والإشراف عليها. بعض الدول تعتبر العملات الرقمية ضمن الأصول الاستراتيجية، بينما تفرض دول أخرى قيودًا على استخدامها. وهناك دول أعلنت حظرًا تامًا على التجارة، الاستخدام، والاستثمار في العملات المشفرة. رغم عدم وجود إجماع بين القانونيين لتصنيف واضح لهذا الموضوع، اعتمد البحث على استخدام مصطلحين لتوضيح الفكرة للقارئ الكريم، وهما: النهج المغلق والنهج المفتوح.

مطلب الاول: النهج المغلق

في النهج الأول، لم تعترف الحكومات بالعملات الرقمية كالأموال والعملات التقليدية بما يتوافق مع مصالحها الوطنية، ولم تُشر القوانين الوطنية إلى هذه الابتكارات. ونظرًا لأن تطور وانتشار الظواهر في المجتمعات يحدث بوتيرة أسرع من خطط الحكومات لإدارتها، وعادةً ما تتعامل الحكومات مع هذه الظواهر ضمن إطار سيادتها، أظهرت الحكومات ردود فعل سيادية عند مواجهة ظاهرة العملات الرقمية.

الفئة الأولى:

أعلنت حظرًا شاملًا على أي أفعال أو امتناع عن أفعال متعلقة بهذا المجال، وأحيانًا حددت عواقب قانونية لهذه الأنشطة.

الفئة الثانية:

لم تُعلن صراحةً عن أي حظر، لكن قدمت تنبيهات وتحذيرات بشأن هذا الموضوع، دون إدراجه في إطار قانوني أو تنفيذي محدد.

نظرًا لأهمية هذا الموضوع، سيتم شرح هذه النقاط ومناقشتها بالتفصيل في الفقرات القادمة.

فرع الاول: النهج الردعي

في هذا النهج، تُعلن الحكومات بشكل واضح حظر ظاهرة العملات المشفرة بموجب قوانين ولوائح محددة، وذلك بما يتماشى مع مصالحها الوطنية. من الدول الرائدة في هذا السياق هي روسيا، التي سيتم تناول حالتها بالشرح والتفصيل لاحقًا. بالإضافة إلى روسيا، هناك دول أخرى تتبع هذا النهج مثل: سنغافورة، بلغاريا، الدنمارك، تايلاند، فيتنام، الصين، قيرغيزستان، مصر، إندونيسيا، الأردن، لبنان وغيرها. تقدم هذه الدول تحذيرات واضحة للمواطنين والمؤسسات الخاصة حول المخاطر المحتملة المرتبطة بالعملات المشفرة، مع التوعية بأهمية تجنبها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

---

[29] Isle of Man

[30] Robert . McMillan, Instead of Fighting Bitcoin, the US Could Make Its Own Digital Currency,(2015), www.wired.com/2014/12/t-coin

[31] Yannick Eckhardt, Johannes Glückler, Cryptocurrencies, a controversial innovation? Unpacking argumentation analysis in economic geography, Progress in Economic Geography
Volume 3, Issue 1, 2025, pages: 1-13, p 9

[32] لأن إنشاء مؤسسة مالية جديدة يجب أن يتمتع على الأقل بالخصائص التالية:
إطار قانوني، نظام رقابي محدد، تقنية متقدمة مرتبطة بالبلوك تشين، الشفافية والمساءلة، الأمان وحماية البيانات، المرونة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية، المشاركة العامة، وغير ذلك

[33] Lambis Dionysopoulos, Miriam Marra, Andrew Urquhart, Central bank digital currencies: A critical review, International Review of Financial Analysis Volume 91, 2024, pages 1-18, p: 15

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

(أ) روسيا.

في البداية، فرضت روسيا حظرًا صارمًا على إنشاء العملات الرقمية، عرضها، استخدامها، وما إلى ذلك، مما شكل حاجزًا قويًا على المستوى الوطني أثر على العلاقات المالية الداخلية والدولية المتعلقة بالعملات المشفرة.[34] لم يستند هذا القرار الروسي إلى مبدأ الرقابة على قيمة العملة الوطنية، بل كان نموذجًا تشريعيًا جديدًا يبتكر حظرًا شاملًا على العملات المشفرة. في يوليو 2020، أصدر القانون الروسي الأول الذي ينظم العملات المشفرة، حيث تم الاعتراف بها كأصول خاضعة للضريبة. كما منع هذا القانون موظفي الحكومة الروسية من امتلاك أي أصول رقمية. في نفس الشهر، أعلن المدعي العام قانونًا مقترحًا جديدًا يسمح للشرطة بمصادرة العملات المشفرة المكتسبة بطرق غير قانونية، مثل الرشوة. في 8 أغسطس 2024، غيرت روسيا موقفها تجاه العملات المشفرة بتبني قوانين جديدة تعترف باستخدام العملات المشفرة في المدفوعات الدولية وتقنين عملية تعدينها. يعكس هذا التغيير تناقضًا مع السياسات الصارمة السابقة التي اتبعها البنك المركزي الروسي**(CBR)** ، الذي كان يطالب بحظر كامل على العملات المشفرة. يهدف هذا التحول في السياسة الروسية إلى تجاوز العقوبات الدولية وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، حيث تسعى روسيا إلى تشريع التعدين واستخدام العملات المشفرة في المدفوعات الدولية كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة.[35]

(ب) تايلاند.

فرضت تايلاند لوائح تحظر التجارة بالعملات الرقمية، معللة ذلك بالخوف من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، أنشأت تايلاند إطارًا تنظيميًا لتنظيم الأصول الرقمية، بما في ذلك العملات الرقمية. تتولى لجنة الأوراق المالية والبورصات **(SEC)** الإشراف على أعمال الأصول الرقمية، مثل منصات التداول والوسطاء. تُصنف العملات الرقمية كأصول رقمية، ويمكن تداولها على المنصات المصرح بها. لكن البنوك والمؤسسات المالية المحلية مُنعت من إجراء معاملات مباشرة باستخدام العملات الرقمية. يشارك بنك تايلاند (**BOT**) بنشاط في تنظيم الأصول الرقمية. أصدر البنك إرشادات بشأن العملات المستقرة (**Stablecoins**) ويعمل على تطوير عملة رقمية للبنك المركزي (**CBDC**) بهدف تحسين الخدمات المالية وزيادة الكفاءة.[36]

بالإضافة إلى تايلاند، تعتمد معظم الدول التي تعارض العملات المشفرة في أراضيها على قوانين أخرى، مثل قانون مراقبة العملات الأجنبية، للسيطرة على هذا المجال[37]. على سبيل المثال، يعتبر البنك المركزي الفيتنامي البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى غير قانونية، حيث يحظر استخدامها كوسيلة للدفع. ومع ذلك، فإن اهتمام الحكومة الفيتنامية بتقنية البلوك تشين وتطبيقاتها المحتملة يشير إلى أن فيتنام قد تتبنى نهجًا أكثر تسهيلًا تجاه العملات الرقمية في المستقبل. من جهة أخرى، أعلنت بوليفيا أيضًا عدم اعترافها بالعملات المشفرة، مبررة ذلك بأنها تضر بقيمة عملتها الوطنية.[38] وترى بوليفيا أن العملات المشفرة تتمتع بتأثير كبير يُمكن أن يؤدي إلى إضعاف العملات التقليدية. بناءً على ذلك، يمكن للمؤسسات الحكومية بسهولة فرض قيود أو حظر على العملات المشفرة بحجة الرقابة والإشراف عليها.

(ج) الصين.

فرضت الصين قوانين صارمة على العملات الرقمية تشمل حظرًا كاملاً لأنشطة منصات التداول المحلية وإعلان المعاملات بالعملات المشفرة كأنشطة غير قانونية. في عام 2013، منع بنك الشعب الصيني المؤسسات المالية من إجراء جميع المعاملات المتعلقة بالبيتكوين. وتزايدت هذه القيود في عام 2017، عندما فرض البنك حظرًا على عروض العملات الأولية **(ICO)** ومنصات التداول المحلية للعملات المشفرة، مما أظهر قمة تشدد الصين تجاه العملات الرقمية. أعلنت الصين بشكل صريح أن جميع العملات المشفرة، مثل البيتكوين، تُعتبر سلعًا. كما أبلغت البنوك والمؤسسات المالية التابعة لها أن العملات الرقمية تُعد سلعًا، وأي عمليات نقل أو تداول لها بقيمة مالية تُعتبر محظورة.

في يونيو 2021، أعلنت الصين حظر جميع أنشطة تعدين العملات المشفرة داخل البلاد. وفي سبتمبر 2021، أعلنت رسميًا أن جميع العملات المشفرة غير قانونية، موجّهة بذلك ضربة قاضية لصناعة العملات المشفرة. بموجب اللوائح الجديدة، تم حظر استخدام جميع العملات المشفرة ومنع التعامل مع جميع منصات التداول المرتبطة بها بشكل كامل.[39] ومع ذلك، لا يزال تعدين العملات الرقمية قانونيًا، على الرغم من أنه يخضع لرقابة دولية. في حين أن الحكومة الصينية لم تقدم حتى الآن إطارًا قانونيًا محددًا للمعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية، فقد صنفت العملات الرقمية على أنها سلع افتراضية تخضع لمجموعة متنوعة من الضرائب. منذ عام 2012، يعمل بنك الشعب الصيني **(PBOC)** على تطوير عملة رقمية رسمية. تسارعت الجهود في هذا الاتجاه بعد إعلان شركة فيسبوك عن خططها لإطلاق عملة رقمية خاصة بها. في أواخر عام 2020، صاغت الحكومة الصينية قانونًا يمنح اليوان الرقمي (**e-CNY**) وضعًا قانونيًا، مما يعزز استخدامه كعملة رقمية رسمية في البلاد.[40] هذا المشروع جزء من استراتيجية الصين الكبرى لتعزيز السيادة المالية، دولية اليوان، وتقديم بديل للعملات الرقمية الخاصة مثل البيتكوين. أطلق بنك الشعب الصيني **(PBOC)** هذه العملة الرقمية كنسخة مخصصة للأفراد من العملات الرقمية للبنك المركزي **(CBDC)** مصممة للاستخدام اليومي. تمت معادلة اليوان الرقمي (**e-CNY**) بنسبة 1:1 مع اليوان المادي، والهدف الرئيسي منه هو استبدال النقد في الاقتصاد الصيني.[41]

(د) سنغافورة.

مقامات سنغافورة أصدروا بيانًا أعلنوا فيه أن البيتكوين وغيره من أشكال العملات الرقمية لا تحمل صفة قانونية في البلاد. وأشاروا إلى أنه رغم أن العملات

[34]Allen .Scott, Russia's Bitcoin Ban Expected in August; Expert Recommends Businesses 'Get Out', Cointelegraph , United States of America ,(2015), https://cointelegraph.com/news/russias-bitcoin-ban-expected-in-august-expert-recommends-businesses-get-out

[35]CHAINALYSIS TEAM, Russia's Cryptocurrency Pivot: Legislated Sanctions Evasion, Chainalysis, (2024), https://www.chainalysis.com/blog/russias-cryptocurrency-legislated-sanctions-evasion/

[36] Financial Crime Academy team, Cryptocurrency In Asia: The Adequate Laws And Regulations Of Cryptocurrency In Asia, financial crime academy, 2024, https://financialcrimeacademy.org/cryptocurrency-in-asia/

[37]--- Vietnam says bitcoin transactions are illegal ,2014, retrieved 2025 from https://phys.org/news/2014-02-vietnam-bitcoin-transactions-illegal.html

[38] Pete. Rizzo, Bolivia's Central Bank Bans Bitcoin, coindesk, 2014, https://www.coindesk.com/tag/bolivia

[39]Alix d'Anglejan-Chatillon, Ramandeep K. Grewal, Éric Lévesque , Christian Vieira, The Virtual Currency Regulation Review, The Law Reviews Published in the United Kingdom by Law Business Research Ltd,2023,p:67

[40] Qiwei Li , Xinyu Zhang, Digital finance development in China: A scientometric review, Heliyon journal, Volume 10, Issue 16, 2024, pages 1-19, p:14

[41] Hennessy, Liam, Digital Yuan: A Global Game-Changer in the Era of Central Bank Digital Currencies (CBDCs),2024, https://www.clydeco.com/en/insights/2024/09/digital-yuan-a-global-game-changer-in-the-era-of-c

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

الافتراضية قد تكون وسيلة مفيدة لتبادل القيمة الاقتصادية بين الأطراف، إلا أنها تفتقر إلى التراخيص القانونية والاعتراف الحكومي في سنغافورة. في عام 2017، أوضح البنك المركزي السنغافوري أنه على الرغم من أن موقفه لا يشمل الإشراف المباشر على العملات الرقمية، إلا أنه في حال تم تصنيف هذه الرموز الرقمية على أنها "أوراق مالية"، فسوف يتم تنظيمها وفقًا لذلك. وقد تم في عام 2019 اعتماد قانون خدمات الدفع **(PSA)** من قبل البنك المركزي السنغافوري**(MAS)** ، وهو قانون وضع إطارًا تنظيميًا صارمًا لتبادل العملات الرقمية ومزودي خدمات الأصول الرقمية الأخرى. يفرض هذا القانون متطلبات إلزامية للحصول على التراخيص ويضع معايير صارمة لتقليل المخاطر المرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك[42]. تهدف سنغافورة من خلال تبني نهج استباقي إلى تعزيز الابتكار في صناعة العملات الرقمية مع ضمان بيئة آمنة ومنظمة. كما أصدرت الحكومة في عام 2020 تحذيرات بشأن المخاطر المحتملة للاستثمار في منتجات العملات الرقمية، والتي لاقت اهتمامًا نسبيًا. وفي عام 2022، قام البنك المركزي السنغافوري بتحديث هذه التحذيرات وعززها من خلال إصدار توجيهات لمقدمي خدمات العملات الرقمية تمنع بشكل فعال إعلانات خدماتهم للعامة.

(ه) مصر.

في عام 2018م، أصدرت دار الإفتاء المصرية، التي تُعتبر المرجعية الرئيسية للفقه الإسلامي في البلاد، فتوى تحرّم التعامل التجاري بعملة البيتكوين وأي معاملة باستخدام العملات الرقمية، باعتبارها محرّمة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وأوضحت دار الإفتاء أن العملات الرقمية قد تهدد الأمن القومي والأنظمة المالية المركزية، كما يمكن أن تُستخدم في تمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابية. وفي يناير 2018، حذّر البنك المركزي المصري من تداول العملات الرقمية مثل البيتكوين، مشددًا على أن التجارة في جمهورية مصر العربية يجب أن تتم فقط باستخدام العملات الورقية الرسمية المعترف بها من قِبل البنك المركزي، وذلك نظرًا للمخاطر العالية المرتبطة بهذه العملات. ومع ذلك، أعلن البنك المركزي المصري في عام 2019 أنه يعمل على إعداد مشروع قانون يمنع فقط إنشاء أو تداول أو الترويج للعملات الرقمية دون الحصول على ترخيص. وفي عام 2020، أصدر البرلمان المصري قانونًا جديدًا تحت عنوان "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي" رقم 194، الذي ركّز على إدخال الأساليب التكنولوجية والرقمية لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي والمالي المصري. بعد دخول هذا القانون حيّز التنفيذ، أصدر البنك المركزي المصري في سبتمبر 2022 تحذيرًا جديدًا عقب "رصد معاملات العملات الرقمية عبر بعض المنصات الإقليمية والدولية". ومع ذلك، فإن اللوائح الصارمة، لا سيما القانون رقم 194 لعام 2020، وضعت عقبات كبيرة أمام الاستفادة الكاملة من إمكانات العملات الرقمية.[43]

(و) إندونيسيا.

أعلنت السلطات الإندونيسية أيضًا عن عدم الاعتراف بالعملات الرقمية وكشفت عن تفسيرها لهذه الظاهرة.[44] وصرّح البنك المركزي الإندونيسي بأن البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية لن تكون قانونية، وأكد أن الحكومة لا تضمن هذه العملات أو تراقبها، وأن جميع المسؤوليات والتبعات تقع على عاتق المستخدمين[45]. لذا، تبنّى البنك المركزي الإندونيسي **(Bank Indonesia)** نهجًا حذرًا وحظر استخدام العملات الرقمية كوسيلة للدفع. واعتبارًا من 1 يناير 2018، تم إصدار لوائح جديدة لضمان الشفافية وتحذير المواطنين من المخاطر المحتملة المرتبطة بهذه الظاهرة. كما قامت هيئة تنظيم تداول السلع الآجلة في إندونيسيا (**Bappebti**) بوضع إطار عمل لتداول أصول العملات المشفرة المحددة داخل منصات التداول المرخّصة.[46]

(س) قبرص.

أعلن البنك المركزي القبرصي في بيانٍ له أن حكومة قبرص لا تمارس أي نوع من الإشراف أو السيطرة على العملات الرقمية. كما أصدر تحذيرات حول المخاطر والتهديدات المرتبطة بهذه الظاهرة للجميع.[47]

فرع الثاني: النهج الاحتياطي

هناك دول لم تعترف رسميًا بالعملات الرقمية، لكنها في الوقت ذاته لم تحظر استخدامها. ومع ذلك، فرضت قيودًا على الأنشطة المتعلقة بالعملات الرقمية أو اشترطت الحصول على تراخيص من بعض الجهات الحكومية لمزاولة هذه الأنشطة. ومن بين هذه الدول: المملكة المتحدة، كندا، هولندا، بلجيكا، فرنسا، السعودية، وغيرها.

(أ) الكندية

أعلنت وزارة المالية في الحكومة الكندية في بيان رسمي أن العملات الرقمية لا تتمتع بصفة قانونية في البلاد، وأن الحكومة تدعم فقط العملات التي تعلنها رسمياً كقانونية. باستثناء العملات التقليدية، لا تُمنح أي من العملات الرقمية وضعًا قانونيًا في كندا.[48] ومع ذلك، يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت أو في المتاجر التي تقبل العملات الرقمية .اتخذت كندا نهجًا احترازيًا تجاه العملات الرقمية، حيث يتم تنظيمها بشكل أساسي ضمن قوانين الأوراق المالية الإقليمية. في عام 2014، أُخضِعت المؤسسات التي تتعامل بالعملات الرقمية لقانون العائدات غير المشروعة (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب .وفي عام 2017، قامت لجنة الأوراق المالية والبورصات في بريتش كولومبيا بتسجيل أول صندوق استثماري يعتمد على العملات الرقمية. وفي أغسطس 2017، أصدر مدراء الأوراق المالية الكندية **(CSA)** إشعارًا حول تطبيق قوانين الأوراق المالية الحالية على العملات الرقمية .وأخيرًا، في يناير 2018، وصف محافظ البنك المركزي الكندي العملات الرقمية من الناحية الفنية بأنها أوراق مالية رسمية قابلة للتداول وذات قيمة معترف بها رسميًا.

---

[42] Richard B. Levin, Kevin Tran, Cryptoassets & Blockchain, 2021, Lexology Getting the Deal Through, https://www.rhtlawasia.com/wp-content/uploads/2022/01/2022-Cryptoassets-Blockchain-Singapore.pdf, pages 1-23, p 12

[43] Elbashary, Rehan, Egypt and Cryptocurrency, freeman law, United States, 2020, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/egypt/

[44] Rimas Kautsar, Jamal Wiwoho, Arief Hidayat , Legal Aspects in Issuing Central Bank Digital Currency in Indonesia as a Currency, Proceedings of the International Conference on Cultural Policy and Sustainable Development (ICPSD 2024),pp338-345, p: 339

[45] Bank Indonesia, Statement of Bank Indonesia Related to Bitcoin and Other

[46] Ibid ,p:340

[47] Financialmirror, Cyprus Central Bank warns about risks in use of Bitcoin , 2013, https://www.financialmirror.com/2013/12/11/cyprus-central-bank-warns-about-risks-in-use-of-bitcoin/

[48] David. George-Cosh, Canada Says Bitcoin Isn't Legal Tender, (2014), Available http://blogs.wsj.com/canadarealtime/2014/01/16/canada-says-bitcoin-isnt-legal-tender. P 8

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

(ب) فرانسا

صرّح البنك المركزي الفرنسي بأن العملات الرقمية ليست عملة قانونية أو بوابة دفع رسمية. ومع ذلك، يتم الاعتراف بها في قطاع الخدمات الدفعية فقط ضمن شروط محددة، حيث يجب أن يحصل مقدمو الخدمات على التراخيص اللازمة مع الالتزام بالقواعد التنظيمية الصادرة عن الحكومة. اعتمدت فرنسا نهجًا استراتيجيًا فعّالًا، حيث اعترفت بالعملات الرقمية كأصول. وبالنظر إلى التعقيدات المرتبطة بهذه الظاهرة والتحديات القانونية المرافقة لها، تستمر الحكومات في تبني هذا النهج الذي يقتصر على إدخال العملات الرقمية في قطاع الخدمات المالية والدفعية. وذلك للسماح بتمديد القوانين الحالية إلى هذه الظاهرة من خلال تعريف موسّع ومناسب.[49]

(ج) انجلترا

لم تصدر المملكة المتحدة قوانين محددة بشأن العملات الرقمية، ومع ذلك فإن الأصول المستندة إلى العملات الرقمية لا تُعتبر قانونية، وتُصنَّف العملات الرقمية كغير قانونية في البلاد. على الرغم من ذلك، تخضع منصات تداول العملات الرقمية في المملكة المتحدة لشروط تسجيل محددة. أصدرت هيئة الإيرادات والجمارك الملكية البريطانية بيانًا موجزًا بشأن التعاملات الضريبية المتعلقة بالعملات الرقمية، موضحة أن الطبيعة الفريدة لهذه العملات تعني أنه لا يمكن مقارنتها بالاستثمارات أو المدفوعات التقليدية. وأشارت إلى أن الضرائب المفروضة تعتمد على الأنشطة والأطراف المشاركة فيها. وفي النهاية، ووفقًا للقوانين البريطانية، تُعتبر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العملات الرقمية خاضعة لضريبة الأرباح الرأسمالية.

(د) الهند

للهند علاقة معقدة بالعملات الرقمية. في البداية، تبنّى البنك المركزي الهندي **(RBI)** نهجًا حذرًا وحذر من المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية، لكن المحكمة العليا الهندية ألغت في عام 2018 قرار حظر الخدمات المصرفية لصالح منصات تداول العملات الرقمية. هذا القرار أدى إلى ازدهار صناعة العملات الرقمية في الهند. في عام 2022، فرضت الحكومة الهندية ضريبة بنسبة 30% على الدخل الناتج من المعاملات بالعملات الرقمية، مما يُظهر تحركًا نحو تنظيم القواعد بدلاً من الحظر الكامل. وبينما يعترف هذا النظام الضريبي بوجود العملات الرقمية، فإنه يبرز أيضًا مخاوف الحكومة بشأن المخاطر المحتملة والحاجة إلى الرقابة. يسعى المسؤولون في الهند إلى وضع إطار قانوني لتنظيم أنشطة العملات الرقمية تحت إشراف الحكومة. إن وضع هذا الإطار لا يعني الاعتراف بالعملات الرقمية كعملة رسمية أو قانونية، وقد أبرز البنك المركزي الهندي هذا الجانب مع الإشارة إلى المخاطر والتهديدات المحتملة المرتبطة باستخدام العملات الرقمية.[50] كما أن الحكومة تدرس تطوير عملة رقمية للبنك المركزي (**CBDC**)، والتي ستكون النسخة الرقمية من الروبية الهندية. تُعتبر هذه المبادرة دلالة على اهتمام الحكومة بالاستفادة من إمكانات تكنولوجيا البلوك تشين مع الحفاظ على السيطرة على النظام المالي في البلاد.[51]

(ه) المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، يُعتبر تداول الأصول المشفرة غير قانوني من الناحية الفنية، ولكن لا توجد عقوبات قانونية ضد الأفراد الذين يتاجرون بها. يمكن تقسيم عملية تطوير النظام القانوني والتنظيمي في المملكة إلى أربع مراحل[52]. بدأت هذه العملية في أكتوبر 2017 من خلال إعلان من مؤسسة النقد العربي السعودي[53] في مؤتمر صحفي عقد في مقر الهيئة، برئاسة أحمد الخليفي. وفقًا للأخبار المنشورة، تم الإعلان عن تنفيذ مشروع تجريبي للعملة الرقمية[54] المسماة "الريال"، التي من المقرر أن تُستخدم في جميع المعاملات المالية داخل المملكة، وتُعتبر نوعًا من العملات الرقمية الوطنية التي ستُستخدم في المعاملات بين البنوك. وفي الإعلان الأخير، تم التأكيد على أن الهدف من تنفيذ هذه العملة سيكون محدودًا وطنيًا، وذلك لإدارة التأثيرات الاقتصادية السلبية لهذه الظاهرة. كما تم التأكيد بشدة على أن هذه العملة ستُدار حصريًا من قبل الأطراف المصرفية، ولن يشارك الأطراف الخاصة بشكل مباشر في إدارة هذه الظاهرة. وفي نهاية المؤتمر، أشار الخليفي إلى أن هذه العملية ستستمر في السنوات القادمة، مع تطوير العملة الرقمية لتستبدل العملات المعدنية[55]. في يناير 2019، أعلن المرجع المذكور أعلاه عن خبر رسمي بشأن التعاون بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (البنك المركزي الإماراتي) من أجل تحديد وتنفيذ عملة رقمية مشتركة (تجريبية)، مما يُعتبر خطوة إقليمية نحو تنفيذ الفكرة السابقة. تم تنفيذ هذا المشروع التجريبي فقط بين البنوك المركزية في البلدين بهدف تسوية المدفوعات والمعاملات المالية وتقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بالطرق التقليدية[56]. وقد أُطلق على هذا المشروع اسم "عابر"[57]. في عام 2022، أعلن المرجع المذكور أن تكنولوجيا البلوك تشين تم اعتمادها رسميًا كمنصة لتحويلات الأموال والمعاملات المصرفية في المملكة العربية السعودية، وأن البنوك الوطنية بدأت باستخدام هذه التقنية. وأوضح أن هذه الخطوة تأتي في إطار الاستفادة من التقنيات العالمية الحديثة. واعتُبرت هذه الخطوة جزءًا أساسيًا من تطوير قطاع التكنولوجيا المالية (فينتك) في السعودية[58]. كما في نهاية نفس العام، تم الإعلان عن نتائج المشروع التجريبي "عابر" بين السعودية والإمارات. وأُعلن في هذا البيان أن النتائج كانت إيجابية، وأن كلا البلدين قادران على تنفيذ هذا المشروع على المستوى الوطني والتعاملات المصرفية بين البلدين[59][60].

---

[49] Banque de France, The dangers linked to the emergence of virtual currencies: the example of bitcoins Banque de France • Focus • No. 10 , 2013,p 2

[50] Ajit Prasad, , RBI Cautions Users of Virtual Currencies Against Risks, Reserve Bank of India,(2013), http://rbi.org.in/scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=30247.

[51] Damodaran, Sruthi Vanguri and Devashish Sharma, Crypto Assets: Regulatory Choices for Consumer and Investor Protection, Icrier Prosus Centre For Internet and Digital Economy, , India, 2024, p: 8

[52] Saudi Arabia: Legal and regulatory developments, 2023, https://digital-client-solutions.hoganlovells.com/resources/blockchain/jurisdiction-lrds/saudi-arabia?s=fis-financial-institutions

[53] Saudi Arabian Monetary Authority - SAMA

[54] Virtual Currency

[55] arab news ,SAMA to launch virtual riyal for banks , arab news,2017,https://www.arabnews.com/node/1172906/business-economy

[56] البنك المركزي السعودي بيان إطلاق مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news29012019.aspx(2019)

[57] Aber

[58] البنك المركزي السعودي مؤسسة النقد تستخدم تقنية سلسلة الكتل (BLOCKCHAIN) في الحوالات المالية مع البنوك المحلية (2020،) https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-575.aspx

[59] Project Aber Final Report, Saudi Central Bank and Central Bank of the U.A.E. Joint Digital Currency and Distributed Ledger Project, 2019, p:46, https://www.sama.gov.sa/en-US/News/Documents/Project_Aber_report-EN.pdf

[60] CBUAE and SAMA Issue Report on Results of Joint Digital Currency Project "Aber",2020, Saudi Central Bank, https://www.centralbank.ae/media/nigd2put/cbuae-and-sama-issue-report-on-results-of-joint-digital-currency-project-aber_en.pdf,

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

المقطع الأخير والأحدث في هذه العملية يعود إلى عام 2023، حيث تم الإعلان عن رؤية المملكة تحت استراتيجية 2030 بهدف تطوير العملات الرقمية في البلاد. بعد الخطوات التجريبية التي تم ذكرها سابقًا، بدأ هذا البلد في دراسة الجوانب الاجتماعية والتشريعية والسياسات المتعلقة بتطوير هذه الظاهرة لتشمل جميع طبقات المجتمع. ووفقًا لإعلان الرئيس الجديد للمرجع المعني، السيد فهد المبارك، فإن دور الجهات الحكومية والخاصة على الصعيدين الوطني والدولي يشكل أساسًا لهذه الفكرة. ومع ذلك، قبل توسيع هذه الظاهرة إلى الأسواق المالية، فإن قضايا مثل التنظيم، الهيئات الرقابية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة، تعتبر من الأمور ذات الأهمية البالغة. وفي الختام، من المهم أن يُذكر أن العمليات النظرية والتقنية لهذا المشروع قيد التطوير، ولكن من الناحية القانونية، لم تعلن المملكة بعد عن قانون شامل أو تنظيم رسمي لهذه الظاهرة[61].

مطلب الثاني: النهج المفتوح

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار النهج العام الثاني نهجًا مفتوحًا. في هذا النهج، تعترف البلدان بالعملات الرقمية كظاهرة رسمية. ويترتب على هذا الاعتراف آثار قانونية أخرى، مما يعني أنه تم التنبؤ بأسعار العملات الرقمية، وتحديد الرسوم الجمركية، بما في ذلك الضرائب. في هذا النهج، سيكون لديك الحق في إدارة أصولك بشكل مستقل. ومن بين البلدان التي تتبنى هذا النهج يمكن الإشارة إلى سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، ألمانيا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية، اليابان، وغيرها.

(أ) سويسرا

تعتبر سويسرا واحدة من الدول ذات النظام المصرفي الشفاف والقوي على مستوى العالم، وقد أظهرت دعمًا كبيرًا لظاهرة العملات الرقمية بشكل عام، وللبتكوين بشكل خاص. وفقًا للنظام القانوني الصحي والشفاف في سويسرا، يجب على حاملي ومستخدمي البتكوين أن يكونوا على دراية بالقوانين المتعلقة بهذه الظاهرة، بما في ذلك قانون مكافحة غسيل الأموال. يظهر النهج المفتوح في سويسرا من خلال عدم إصدار قوانين صارمة أو تقديم تنظيمات سلبية تجاه العملات الرقمية، مما يسمح بنمو واستخدام هذه الأصول في بيئة قانونية مرنة.

(ب) أستراليا

في أستراليا، تُعتبر العملات الرقمية ومنصات تداول العملات الرقمية قانونية تمامًا، ويمكن اعتبار هذه الدولة واحدة من أولى وأكثر الدول تقدمًا في تبني صناعة العملات الرقمية على مستوى العالم. في عام 2017، أعلنت الحكومة الأسترالية أن جميع العملات الرقمية قانونية، وأوضحت بشكل خاص أن البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى التي تشترك في خصائص البيتكوين يجب أن تُعتبر كأصول وتخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية. قبل عام 2017، كانت العملات الرقمية تخضع لضريبة مضاعفة استنادًا إلى ضريبة السلع والخدمات في أستراليا، ولكن التغيير في سلوك الحكومة الأسترالية بشأن الضرائب على صناعة العملات الرقمية يُظهر النهج التقدمي للحكومة الأسترالية تجاه هذا الموضوع.

(ج) الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول التي اتخذت نهجًا مفتوحًا تجاه العملات الرقمية. ويمكن تقسيم عملية التنظيم في هذا المجال في الإمارات إلى ثلاث تواريخ رئيسية: 2018، 2023، و2024. في البداية، تم إصدار القانون الاتحادي رقم 14 في عام 2018، ثم تلاه القانون الاتحادي رقم 54 في عام 2023، بالإضافة إلى إعلان الاستراتيجية الوطنية للعملات الرقمية من قبل البنك المركزي الإماراتي. وقد أدت التعديلات الجذرية التي أُدخلت في النظام المصرفي والنقدي من خلال القانون الأخير إلى جعل الإمارات واحدة من أولى الدول في العالم التي تعترف بالعملات الرقمية بشكل رسمي. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى المواد 42 و 57 و 157 المتعلقة بقانون البنك المركزي في الإمارات[62]. وفي عام 2024، تم إقرار قانون الأصول (الجديدة / الحديثة)، مما يعزز إطار التنظيم الخاص بالعملات الرقمية في الإمارات. تم تسجيل أول خطوة في عملية التنظيم هذه في يناير 2024، حيث قامت الإمارات بتحويل مبلغ 50 مليون درهم إلى الصين باستخدام العملات الرقمية، وذلك كأول عملية دفع دولية للبلاد[63]. وقد تزامن هذا الحدث مع الذكرى الخمسين لتأسيس البنك المركزي الإماراتي. من بين مزايا هذه المعاملة تم الإشارة إلى الأمان العالي للغاية والتقليص بنسبة 50% في التكاليف. من بين الابتكارات الأخرى التي قامت بها الإمارات، يمكن الإشارة إلى إلغاء ضريبة المعاملات على العملات الرقمية، وهو القرار الذي سيكون له دور كبير في تطوير العملات الرقمية في التحويلات المالية للأفراد والأعمال. على سبيل المثال، بين شهري يوليو 2023 ويونيو 2024، تمكنت الإمارات من جذب استثمارات تقدر بحوالي 30 مليار دولار في مجال العملات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2023 حتى اليوم، تم تأسيس حوالي 2000 شركة ناشئة في مجال البلوك تشين في الإمارات، مع تركيز رئيسي في دبي وأبوظبي[64]. في أبريل 2024، حصلت منصة بينانس، واحدة من أكبر منصات تداول العملات الرقمية في العالم، على ترخيص للعمل في الإمارات[65].

(د) الولايات المتحدة الأمريكية

رؤية قوانين العملات الرقمية في الولايات المتحدة غير محددة بالكامل وتظل في حالة تغيير مستمر. تقوم الهيئات الفيدرالية المختلفة بتقييم الأصول الرقمية استنادًا إلى تقييماتها لخصائص العملات الرقمية المختلفة. قد يتدخل المشرعون في هذا الموضوع، ويمكن للولايات أن تقوم بتشريع قوانينها الخاصة بشأن العملات الرقمية.[66] تعتبر لجنة الأوراق المالية والبورصات (**SEC**) العملات الرقمية كأوراق مالية، حيث تطالب بتصنيف الأصول الرقمية كأوراق مالية، مع التركيز على حماية المستثمرين. من ناحية أخرى، تعتبر لجنة تداول العقود الآجلة للسلع (**CFTC**) العملات الرقمية كسلع، حيث تجادل هذه الهيئة بأن

---

[61] البنك المركزي السعودي ، البنك المركزي السعودي يواصل اختبار العملة الرقمية للبنك المركزي (2023) https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-812.aspx

[62] BOUSTANY, MAZEN, AND SAFAR-ALY, SAMIR, United Arab Emirates: Central Bank Digital Currency introduced, paves the way for the recognition of digital currencies , GLOBAL COMPLIANCE NEWS , 2024, https://www.globalcompliancenews.com/2024/01/05/https-insightplus-bakermckenzie-com-bm-banking-finance_1-united-arab-emirates-central-bank-digital-currency-introduced-paves-the-way-for-the-recognition-of-digital-currencies_12142023/

[63] ----Blockchain for Banking News ,UAE makes first cross border CBDC payment using mBridge, Ledger Insights, 2024, https://www.ledgerinsights.com/uae-cross-border-cbdc-payment-mbridge/

[64] Anndy Lian, UAE's Bold Move: Eliminating Crypto Transaction Taxes and Its Implications, INTERNATIONAL POLICY DIGEST, 2024, https://intpolicydigest.org/uae-s-bold-move-eliminating-crypto-transaction-taxes-and-its-implications/

[65] op cit ,MAZEN BOUSTANY

[66] Joseph Jasperse, 50-State Review of Cryptocurrency and Blockchain Regulation, Stevens Center for Innovation in Finance, 2022,https://stevenscenter.wharton.upenn.edu/publications-50-state-review

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

العملات الرقمية تشبه السلع مثل النفط أو الذهب.[67] شبكة مكافحة الجرائم المالية **(FinCEN)** التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، والتي تتولى جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية لمكافحة غسيل الأموال، تمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى داخل وخارج الولايات المتحدة، لم تعترف بالعملات الرقمية كعملة قانونية. ومع ذلك، اعترفت هذه الهيئة بمنصات تبادل العملات الرقمية واعتبرتها كوسيلة لنقل الأموال، بناءً على أن رموز العملات الرقمية تُستخدم في تحويل الأموال. من جهة أخرى، لا تعترف هيئة الإيرادات الداخلية **(IRS)** التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية بالعملات الرقمية كعملة قانونية أيضًا. ولكنها تعرفها على أنها "تمثيل رقمي للقيمة يعمل كوسيلة للتبادل، وحدة حساب، أو مخزن للقيمة"، وقد فرضت عليها ضريبة.

(ه) ألمانيا

كما ورد، فإن بعض الدول ترغب في أن تكون العملات الرقمية أدوات مالية قانونية رغم عدم اعترافها بها كعملة قانونية. حاليًا، تعترف ألمانيا بالعملات الرقمية كأدوات مالية، حيث يتعامل المسؤولون الألمان مع العملات الرقمية بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع العملات الورقية الأخرى للدول[68]، وذلك لأن العملات الأخرى تُعتبر "وحدات حسابية[69]" في ألمانيا، وكذلك يتم فحص العملات الرقمية بناءً على نفس النموذج. لذلك، فإن النتيجة هي نفسها بالنسبة للعملتين. في ديسمبر 2020، أقرّت الحكومة الألمانية قانونًا جديدًا يعترف بالأوراق المالية الإلكترونية بالكامل كجزء من استراتيجيتها الشاملة للبلوكشين. وفقًا لوزارة المالية الألمانية، "يسهل هذا القانون القواعد الصارمة التي كانت تطلب من مُصدري وحاملي الأوراق المالية توثيق المعاملات بشهادات ورقية." كما يمكن للبنوك الألمانية وفقًا لمتطلبات **AMLD5** و**AMLD6** بيع وتخزين العملات الرقمية للعملاء. ومع ذلك، فإن القوانين الضريبية الجديدة في ألمانيا تحدد حدًا قدره 10,000 يورو للخسائر الناتجة عن معاملات المشتقات الرقمية. يمكن للمقيمين في ألمانيا تقليل قاعدتهم الضريبية إلى هذا الحد الأقصى. كما تم وضع لوائح لمقدمي أجهزة الصراف الآلي للعملات الرقمية، حيث يجب عليهم الحصول على إذن لتركيب الأجهزة في الأماكن العامة.[70] نهج ألمانيا واقعي و قابل للتأمل للغاية. لم تعلن هذه الدولة عن العملات الرقمية كعملات قانونية، ولكن نظرًا لصحة المعاملات القانونية، فإنها تعترف بقيمة هذه الظاهرة. والسبب في ذلك هو أن الأطراف في المعاملات في القطاع الخاص تعترف بها كأداة مالية. ومن خلال هذه النظرة الواقعية، تسعى ألمانيا إلى دمج العملات الرقمية في هيكل العملات التقليدية.

(و) كرواتيا

سلكت كرواتيا نفس نهج ألمانيا، حيث لم تقبل العملات الرقمية كإقامة مؤسسة مالية جديدة، لكنها أيضًا لم تعلن عنها غير قانونية. المسؤولون في هذا البلد متمسكون برأي ثابت بأن العملات الرقمية يمكن أن تكون منصة لنقل القيمة الاقتصادية بين طرفي المعاملة في القطاع الخاص. إن منهج ألمانيا وكرواتيا في التعامل مع العملات الرقمية مشابه للغاية، حيث يرون العملات الرقمية والعملة الوطنية للدول الأخرى كوحدة واحدة من حيث الجوهر.

(س) أيسلندا

سلكت آيسلندا نفس النهج الذي سلكته الدول السابقة، حيث لم تعترف بالعملات الرقمية رسميًا، ولكنها حافظت على دورها الرقابي في المعاملات المرتبطة بالعملات الرقمية. بعد إفلاس اقتصاد آيسلندا، فرضت الحكومة إجراءات للحد من خروج العملات من البلاد لتجنب خروج رأس المال، مما كان بمثابة حظر غير مباشر على البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى لأنها تؤدي إلى تحويل رأس المال إلى الخارج. في عام 2017، عدّل البنك المركزي الآيسلندي قوانين منع خروج الكرونا الآيسلندية من البلاد لتسهيل المعاملات عبر الحدود. هذا الأمر ألغى عمليًا الحظر غير المباشر الذي كان يفرضه البنك المركزي على العملات الرقمية، حيث أصبحت المعاملات عبر الحدود بعملات الدولة مسموحة.[71] إن نهج آيسلندا الذي أشار إليه البنك المركزي يعكس التزامًا تامًا بالقوانين السائدة في التجارة الدولية واستخدام العملات الأجنبية، مثل القيود المفروضة على التحويلات الدولية التي تم تمديدها أيضًا لتشمل العملات الرقمية. كما أن آيسلندا لم تضع قوانين واضحة بشأن هذه الظاهرة، فمن جهة لا تعتبر العملات الرقمية عملة رسمية، ومن جهة أخرى يتم تطبيق قيود العملة الرسمية عليها. كما أن موضوع إنشاء العملات الرقمية، مثل العديد من المواضيع الغامضة الأخرى، لم يتم تحديده بشكل خاص أو توضيحه فيما إذا كان يشمل رقابة السلطات أم لا.[72]

المبحث الثالث

القوانين واللوائح التقليدية للعملات وظهور العملات الرقمية

العديد من الحكومات تسعى، من خلال تكييف نظامها القانوني الحالي مع منصات العملات الرقمية، إلى إجراء إصلاحات وتطورات بنيوية من أجل إنشاء أطر قانونية ورقابية. على سبيل المثال، في عام 2013، قامت البرازيل بتسهيل استخدام العملات الرقمية من خلال إصدار قانون، حيث اعترف هذا القانون بالعملات الرقمية وقدمها ضمن عائلة العملات الإلكترونية[73]، كما سمح بتنفيذ المعاملات المدفوعة باستخدام العملات الإلكترونية.[74] على الرغم من أن المال والعملات تُعتبر المعيار الرئيسي في الدورة الاقتصادية، إلا أنه في العديد من الأنظمة القانونية – الاقتصادية في العالم توجد حلول أخرى للحفاظ على هذه السلسلة وضمانها. لفهم أفضل لهذه المسألة، يمكن الإشارة إلى تقديم الشيك أو السند في المعاملات التجارية. في هذا الوضع، يتم الحفاظ على السلسلة المالية ويتم الوفاء بالالتزامات المالية، ولكن آلية ذلك تتغير من المال إلى علاقات قانونية أخرى. أهم ميزة للعملة الوطنية مقارنةً ببقية العلاقات القانونية هي ضمان الدولة الذي يتم من خلاله الاتفاق بين الأطراف، بينما في الأشكال الأخرى التي تم ذكرها سابقًا، يكون الضمان من قبل الأفراد وليس الدول. العديد من الحكومات تسعى، من خلال تكييف نظامها القانوني الحالي مع منصات العملات الرقمية، إلى إجراء إصلاحات وتطورات بنيوية من أجل إنشاء أطر قانونية ورقابية. على سبيل المثال، في عام 2013، قامت البرازيل بتسهيل استخدام العملات الرقمية من خلال إصدار قانون، حيث اعترف هذا القانون بالعملات الرقمية وأدرجها ضمن عائلة العملات الإلكترونية، كما سمح بإجراء المعاملات المدفوعة باستخدام العملات الإلكترونية. مع إقرار هذا القانون، أصبحت التراخيص لإنشاء العملات الإلكترونية وتنفيذ العمليات الدفعية مثل المعاملات التي تتم باستخدام البيتكوين، كلها ضمن الصلاحيات المحددة في هذا القانون.

[67] Allie Grace Garnett, Cryptocurrency regulation: Rules are in development, Encyclopedia Britannica ,2025, https://www.britannica.com/money/cryptocurrency-regulation.

[68]Matt Clinch, BITCOIN Bitcoin recognized by Germany as 'private money',2013, https://www.cnbc.com/2013/08/19/bitcoin-recognized-by-germany-as-private-money.html.

[69] Units of account

[70]------, Germany and Cryptocurrency, Freeman law, 2022, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/germany.

[71] -----, Iceland and Cryptocurrency, Freeman law, 2017, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/iceland/.

[72] Clare Jones, The financial crisis and digital currencies, 2013, https://uwe-repository.worktribe.com › OutputFile PD, p:7

[73] Electronic Currency

[74] Matsuura, Jeffrey H. Digital Currency: An International Legal and Regulatory Compliance Guide, Bentham Science Publishers,ebook, https://benthambooks.com/, 2016, p:7

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

إبداع التشريعات في دولة البرازيل ذو أهمية كبيرة، حيث يعتقد المسؤولون في تلك الدولة بأصالة القانون ودوره التنظيمي في توضيح وإدارة هذه الظاهرة في بلادهم. من جهة أخرى، لا تزال العديد من الأنظمة القانونية تؤمن بأنه نظرًا لحداثة هذه الظاهرة، لا توجد ضرورة حتى الآن لتنظيمها قانونيًا، بل يعتمدون على استراتيجية الرقابة الناعمة، دون إنشاء بنية قانونية محددة، لمراقبة أنشطة العملات الرقمية.

كما تم ذكره سابقًا، فقد حدّد النظام القانوني في البرازيل مكانة مناسبة للعملات الرقمية من خلال الاعتراف بعائلة العملات الإلكترونية، حيث قام بتعريف شامل لها. هذه النظرة تغطي احتياجات العملات الرقمية الحالية، بدءًا من التشفير وصولاً إلى المنصات، كما أن لديها رؤية مستقبلية لهذه العملات. بالإضافة إلى ذلك، يشير تعريف الحكومة البرازيلية إلى جميع أنواع العملات الإلكترونية، الرقمية وغيرها، وقد أنشأت نطاقًا واسعًا لها في القانون بحيث يمكنها إدارة العملية القانونية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية من البداية وحتى العرض. ستترك هذه الرؤية التشريعية تأثيرات كبيرة على مستقبل العملات الرقمية. بشكل عام، نهج الحكومة البرازيلية تجاه القضايا القانونية المتعلقة بالعملات الرقمية هو نهج شامل، وهذا الاستراتيجية جديرة بالثناء. هذه النظرة بدلاً من التمييز والنظرة السلبية تجاه العملات الرقمية وأنظمة أخرى، خلقت نوعًا من التكامل. ومن الجدير بالذكر أن النظرة الموحدة للعملات الرقمية جنبًا إلى جنب مع الأنظمة الرقمية الأخرى هي أكثر منطقية وأكثر تفاؤلًا بالمستقبل. الهدف الأنسب للحكومات هو تسهيل تطوير منصات المدفوعات الإلكترونية للمستخدمين، لأنها توفر عنصرين هما الأمان والكفاءة.

في الوقت الحالي، أكبر نهج تتبعه الحكومات تجاه هذه الظاهرة هو تنظيم نقل الأموال. حيث تسعى الحكومات لمنع غسل الأموال والتجارة غير القانونية. تتركز متطلبات الحكومات حول موضوع غسل الأموال، حيث تهدف إلى مراقبة هذه العملية من أجل الاطلاع على عمليات تحويل الأموال. هذا النهج أصبح ينتشر بشكل كبير بين الدول من أجل وضع وتطبيق قوانين تمنع المعاملات المالية غير الخاضعة للرقابة. في الواقع، يمكن القول إن مجتمع العملات الرقمية يحتوي حاليًا على قواعد تنظم جميع المشاركين فيه، من مُنشئي المال، إلى المساهمين فيه، والمستخدمين وغيرهم، حيث يُلزم الجميع بالامتثال لهذه القواعد. أهم قانون يحكم هذا الموضوع هو قانون العقود75، لأن جميع هذه السلسلة مسؤولة بموجب عقود معقدة بين الأطراف المختلفة، بدءًا من منشئي العملات وصولاً إلى شركات الصرافة! جميع هؤلاء الأفراد يتوصلون في المفاوضات الأولية إلى اتفاقات بشأن آليات تنفيذية خاصة بهم، بما في ذلك طرق حل النزاعات. جميع هذه العناصر تستفيد من المتطلبات والدعومات القانونية على مستوى العالم. في الوقت الحالي، هناك توقعات بأن العديد من العناصر القانونية ستتسارع في الانضمام إلى مجتمع العملات الرقمية في المستقبل القريب. سيكون لزيادة استخدام البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى دور كبير في تعزيز مكانتها، وستتسارع العديد من القوانين بما في ذلك حماية المستهلك لتشمل مجتمع العملات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، مع تطور القوانين واللوائح المتعلقة بعلم الجريمة لهذه الظاهرة، من المحتمل جدًا أن يتم وضع قوانين جديدة تتعلق بالجرائم الرقمية والجرائم الإلكترونية، حيث سيتم كتابة وتنفيذ قوانين جديدة بشأن الجرائم المرتبطة بالعملات الرقمية بدءًا من إنشائها، مرورًا بالمعاملات وحتى عمليات نقل العملات.

تساعد الحكومات من خلال وضع القوانين وإصدار الأحكام على خلق واستخدام المال غير المدعوم. يتم وصف العملة غير المدعومة في الغالب كعملة رسمية وطنية، ويتم خلقها وضمانها من قبل الدولة. في الوقت الحالي، لم تعترف معظم الدول بالعملات الرقمية كعملات وطنية رسمية مثل عملاتها المحلية. ومن هنا، لم يتم تطبيق القوانين واللوائح التقليدية التي تحكم العملات بشكل مباشر على العملات الرقمية مثل البيتكوين. المقصود من العملة القانونية هو أن تكون دولة معينة ملتزمة على نطاق واسع بتنفيذ التزاماتها المالية. في بعض الأحيان، يُعتبر المال الوطني هو المال الرسمي الذي يُخلق ويُضمن من قبل الدولة والسلطة الحاكمة. في العديد من البلدان، يتم إنشاء وضمان العملة الوطنية الرسمية من قبل البنك المركزي لتلك الدولة. من الواضح أنه في جميع الهياكل الاقتصادية في العالم، توجد إرشادات مختلفة لنقل القيمة الاقتصادية من طرف إلى آخر. بشكل عام، الشكل الوحيد لتبادل القيمة والالتزامات المالية على نطاق واسع في العالم يتم من خلال العملة القانونية، وهو ما يُسمى بـ "العملة الوطنية". أهم عنصر في موضوع العملة الوطنية هو ضمان الدولة. بمعنى أن الضمان المالي للعملة هو تأكيد من الدولة والسلطة الحاكمة، باعتبارها أهم مؤسسة وطنية. على الرغم من أن الحكومات قد تكون عاجزة عن ضمان الاستقرار الاقتصادي والقيمة المستقرة للعملة الوطنية، إلا أنها تضمن لمواطنيها الدعم والمراقبة القصوى للعملة الوطنية. الثقة في العملة الوطنية هي علاقة ذات طرفين، بمعنى أن المواطنين كلما كانوا أكثر ثقة في حكومتهم، كانوا أكثر إيمانًا بالعملة الوطنية لبلدهم. على الرغم من أن المال والعملات تعتبر المعيار الرئيسي في الدورة الاقتصادية، إلا أن هناك حلولًا أخرى في العديد من الأنظمة القانونية – الاقتصادية في العالم للحفاظ على هذه السلسلة وضمانها. في هذه الحالة، يتم الحفاظ على السلسلة المالية وأداء الالتزامات المالية، لكن آليتها تتغير من المال إلى علاقات قانونية أخرى. أهم ميزة للعملة الوطنية مقارنة ببقية العلاقات القانونية هي ضمان الدولة الذي يتم من خلاله الاتفاق بين الأطراف، بينما في الأشكال الأخرى التي تم ذكرها سابقًا، يكون الضمان من قبل الأفراد وليس من قبل الدولة.76

من جهة أخرى، يقتصر نهج بعض الحكومات تجاه المال والعملات على طبيعتها الملموسة والفيزيائية فقط، بمعنى أن تركيز معناها على العملة ينحصر في طبيعتها الفيزيائية. بالنظر إلى هذه النقطة، يمكن أخذ البنك المركزي في نيوزيلندا كمثال، حيث أعلن هذا البنك في بيان له أن صلاحياته تقتصر فقط على العملة الوطنية، وأن استخدام العملات الرقمية الأخرى مثل البيتكوين ليس ضمن صلاحياته، وبالتالي لا يحتاج هذا الظاهرة إلى موافقة البنك المركزي. وفي النهاية، أشار المسؤولون المحليون في نيوزيلندا إلى أن الحكومة والبنك المركزي يدعمان العملة الوطنية الملموسة، بينما العملات الأخرى أو القيم الاقتصادية غير الرسمية التي تكون إلكترونية لا تحظى بدعم هذا البلد، ولا يمتلك البنك المركزي الصلاحيات المتعلقة بهذه الظاهرة. من ناحية أخرى، يمكن النظر في نقطة أن حتى الدول التي لديها أطر قانونية للعملات الإلكترونية لا تقوم بالضرورة بإدراج العملات الرقمية ضمن هذه العائلة. مثال على ذلك هو دولة تركيا، حيث أعلن البنك المركزي في هذا البلد عن عدم اعترافه بالعملات الرقمية كعملة رسمية، مما يعني أن قوانين العملات في تركيا لن تنطبق على ظاهرة العملات الرقمية. تحديد ما إذا كانت العملات الرقمية جزءًا من عائلة العملات الإلكترونية أم لا يعتمد على الاعتراف القانوني بها.77 في عالم التجارة، هناك العديد من الطرق المعترف بها لنقل القيم الاقتصادية بخلاف العملات والأموال الوطنية. الشيك وأدوات الدفع المالي الأخرى هي جزء من نفس عائلة نقل القيم الاقتصادية، حيث يختار الأطراف أحد أدوات الدفع المالي بناءً على الظروف والاهتمامات الخاصة بهم. لذلك، لا تعد العملة الوطنية هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الالتزامات المالية. حاليًا، يتم التصرف بنفس الطريقة في عالم التجارة، حيث يختار الأطراف المعنيون إحدى الطرق بناءً على الظروف الدولية الحالية ويقومون بتنفيذ ديونهم.

مع مرور الوقت، ظهرت ظاهرة النقود الائتمانية. هذه الظاهرة ليست عملة وطنية رسمية، بل هي نوع من أنواع نقل القيمة الاقتصادية التي تُبنى بالكامل على ثقة الأطراف.78 ربما يمكن تصنيف العملات الرقمية ضمن هذه العائلة من أشكال النقود. هذا النوع من العملات سيُدرج في عائلة العملات الخاصة.

---

[75] Contract law

[76]SONO ,KAZUAKI, Chapter 34:Legal Tender: A Notion Associated with Payment,Current Developments in Monetary and Financial Law, Volume 2, Publisher: International Monetary Fund ,2003, p:679

[77]KANUN :ÖDEME VE MENKUL KIYMET MUTABAKAT SİSTEMLERİ, ÖDEME, Resmî Gazete,2013, www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2013/06/20130627-14.htm,

[78] European Central Bank, "Virtual currency schemes , Germany

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

نظام العملات والأموال الخاصة يقع خارج نطاق صلاحيات الحكومات، ويعتمد هذا الهيكل على الأطراف والأفراد. في هذا النوع من المعاملات، يتحمل أحد الأطراف عادة جميع المخاطر المرتبطة بها. عادة ما تكون عملية هذه الظاهرة ناتجة عن الدفع مقابل السلع أو الخدمات، ويمكن أن تكون هذه الحالة غير مستقرة للغاية أو نشطة جدًا، حيث يعتمد نمو أو تراجع القيمة في هذه الظاهرة على الأطراف المعنية. مع هذا المقدمة، يمكن تصور أن قبول الحكومات غير الرسمي للعملات الرقمية يتسم بهذا الشكل، حيث يتم تصنيفها ضمن عائلة العملات الخاصة.

الموقع القانوني لهذه الظاهرة غامض للغاية، حيث يعتقد العديد من المفكرين أنه مع عدم اعتراف الحكومات بهذه الظاهرة، فإن السلطات الوطنية في الواقع لا تملك صلاحية التعامل معها. من ناحية أخرى، يرى الكثيرون أنه بناءً على المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام، مثل مبدأ الاستقلال والسلامة الإقليمية أو احترام سيادة الدول، فإن الدول لها الحق في التصرف تجاه هذه الظاهرة، سواء كان لها موقع قانوني أو لا. تأثير السلطات الوطنية في الدول على هذه الظاهرة سيكون غير مباشر، حيث يتخذون تدابير لحماية قيمة العملة الوطنية والحفاظ على وحدتها. تأثيرهم غير المباشر على العملات الرقمية يتم من خلال اتخاذ تدابير مناسبة لحماية العملة الوطنية، وليس التأثير على العملات الرقمية نفسها. علاوة على ذلك، يمكن للسلطات الوطنية باستخدام سلطتها السيادية وعلاقاتها التنظيمية تنظيم وتقليص أنشطة البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بالعملات الرقمية. من خلال هذا النموذج، سيكون لديهم تأثير كبير على العملات الرقمية. في نفس السياق، من خلال موقعهم الإعلامي، يمكنهم توعية المستهلكين بالمخاطر المحتملة للعملات الرقمية. بعض الدول الآن بصدد دراسة إمكانية التحكم والرقابة الحكومية على العملات الرقمية، وستكون استراتيجيات الرقابة الخاصة بهم على الأرجح في شكل مشاركة في شبكات بلوك تشين الخاصة بمنصات العملات الرقمية.

منصات العملات الرقمية يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل الكيانات الخاصة. الحكومات، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى البنية التحتية لهذه الظاهرة، تفقد قدرتها الفعالة على الرقابة، حيث أن عملية إنشاء وتطوير هذه الظاهرة تحدث في القطاع الخاص وخارج نطاق سيطرة الحكومة. وبالتالي، يمكن القول أن العملات الرقمية تُعتبر اليوم من بين أفضل منصات النقود الخاصة في العالم. في الواقع، عملية إنشاء وتطوير هذه الظاهرة تقتصر فقط على مستوى نقل القيمة المالية، ولم تتحقق بعد القيمة الجوهرية للنقود الخاصة. قيمة هذه الظاهرة ما زالت مرتبطة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة. بشكل أكثر وضوحًا، فإن القيمة الاقتصادية لأنظمة العملات الرقمية تعتمد على المستخدمين وبالتالي على فعالية الآليات التجارية. الصلاحيات المذكورة في معظم دول العالم تم تحديدها كجزء من اختصاصات الحكومة في القوانين المعنية. كما قامت فرنسا ولوكسمبورغ بتوسيع هذه الصلاحيات لتشمل الخدمات المالية والصرفية79، حيث تم تضمين تبادل العملات الرقمية ضمن نطاق الخدمات المالية والصرفية. استنادًا إلى هذا النهج، فإن مجموعة واسعة من مراحل حياة العملات الرقمية تقع ضمن هذه الصلاحيات القانونية. وبناءً على الاستناد القانوني السابق، يجب على أعضاء سلسلة العملات الرقمية أن يتخذوا التدابير اللازمة وفقًا لما ينص عليه القانون، مثل التسجيل والحصول على التراخيص. كما تم الإشارة في وقت سابق، هناك دول أخرى لا تعترف بهذه السلسلة ولا تصدر تراخيص لهذه الظاهرة.80 كما هو الحال في دور الصرافات في تبادل العملات الرقمية، يشارك العديد من الأفراد والكيانات لتسهيل الأنشطة المتعلقة بهذه الظاهرة. على سبيل المثال، مقدمو خدمات التحويل بين الأطراف الذين يلعبون دورًا مهمًا، أو مقدمو خدمات تخزين العملات الرقمية وغيرهم. هؤلاء هم جزء من سلسلة حياة العملات الرقمية التي تلعب دورًا في تحويل العملات الرقمية إلى العملات التقليدية. تعتبر هذه الدورة في حياة العملات الرقمية مهمة جدًا لأنها تمثل الغاية النهائية للعملات الرقمية، والتي تتمثل في تحويلها إلى العملات التقليدية. البلدان مثل فرنسا التي قبلت هذا التحويل تحت إشراف البنك المركزي تلعب دورًا مؤثرًا في تطوير العملات الرقمية. من جهة أخرى، بناءً على نهج هذه البلدان، ستكون جميع مراحل حياة العملات الرقمية خاضعة للقوانين التنظيمية الفعالة، حيث أن كل طرف منها له دور حيوي في تقديم الخدمات المالية والصرفية.81

بشكل متزايد، شبكة العملات الرقمية أصبحت مرتبطة بشبكات تحويل الأموال الأخرى. على سبيل المثال، تعد شبكة التحويلات المالية الإلكترونية في العديد من البلدان المتقدمة ظاهرة شائعة، حيث يقوم المواطنون يوميًا بإجراء تحويلاتهم المالية من خلالها. في نفس الشبكة، تعتبر الهواتف المحمولة الوسيلة الرئيسية للتواصل التي تلعب دورًا مهمًا في التحويلات المالية. لم تكن شبكة العملات الرقمية بعيدة عن هذا التقدم، حيث تستخدم الهواتف المحمولة أيضًا للتحويلات المالية الدولية. على سبيل المثال، في البلدان الإفريقية مثل كينيا ونيجيريا، لاقت خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول **"M-Pesa"** اهتمامًا كبيرًا، حيث يتم تحويل ملايين الدولارات يوميًا من خلالها. يساهم هذا النظام، من خلال الاعتراف بالعملات الرقمية، في لعب دور كبير في دمج التحويلات المالية الدولية.82 في معظم البلدان، تكون الصلاحيات الرقابية على العملة الوطنية من قبل الهيئات الحكومية مثل البنوك المركزية محدودة للغاية. يتمثل الدور الأهم لهذه الهيئات في حماية العملة الوطنية من خلال الحفاظ على قيمتها وثقة المواطنين بها. بناءً على ذلك، من الواضح أن الهيئات الحكومية عمومًا لا تمتلك صلاحية حظر العملات الرقمية بموجب القانون، وأن رسالتها تركز على حماية قيمة العملة الوطنية أو الحفاظ على ثقة المواطنين. وبالنظر إلى هذه الصلاحيات القانونية، يمكن للسلطات الحكومية ممارسة رقابة فعّالة على البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وتعزيز الإجراءات الرقابية على العملات الرقمية من جهة أخرى. بافتراض اعتبار العملات الرقمية كنظم للدفع الخاصة، لا يمكن اعتبارها مشمولة بقوانين الرقابة على نظم الدفع الخاصة لأنها في الأساس ليست عملات وطنية. ومع ذلك، نظرًا لتوسع العملات الرقمية في المجتمع والمخاطر المحتملة التي قد تشكلها على العملة الوطنية وحقوق المواطنين، يصبح من الضروري تعزيز الإجراءات الرقابية من قبل الدولة على البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وعلى العملات الرقمية من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التوسعات وتأثيراتها على العملات التقليدية وعملية تحويل العملات الافتراضية (مثل البيتكوين) إلى العملات الوطنية والعملات الرقمية ستؤثر سلبًا على قيمة العملات التقليدية ووحدة العملة الوطنية، مما يجعل من الطبيعي أن تقوم الهيئات الحكومية الرقابية بمراقبة هذه العمليات. كما تم ذكره سابقًا، لا تمتلك الهيئات والمسؤولون الحكوميون صلاحيات قانونية كافية لحظر العملات الرقمية. ومع ذلك، لديهم صلاحيات كافية للحد من تطوير العملات الرقمية. هذه الصلاحيات لا تشمل ظاهرة العملات الرقمية نفسها، بل تشمل صلاحيات رقابية على البنوك والمؤسسات الائتمانية وصلاحيات لحماية قيمة العملة الوطنية.

الاستنتاج

مع تزايد الاعتماد على العملات الرقمية في النظم المالية الحديثة، لا تزال الحكومات في أنحاء العالم تتعامل بحذر مع هذه الظاهرة، حيث لم يتم الاعتراف بها بعد كعملة رسمية في أي دولة. يشير التحليل إلى أن العملات الرقمية، رغم إمكانياتها الكبيرة في تسهيل المعاملات المالية وتوفير وسائل دفع مبتكرة، لا تزال

,2012, p: 45, https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf

[79] IbId, p: 29

[80]Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions Global Legal Research Directorate Staff, The Law Library of Congress (U.S.), Global Legal Research Center, 2014, p: 10

[81] Op. Cit, Banque de France, P:2

[82] fricastrictlybusiness,Digital Currency: A Leapfrog Moment for Africa, ,2015,https://www.africastrictlybusiness.com/digital-currency-a-leapfrog-moment-for-africa/

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تفتقر إلى إطار قانوني موحد، مما يخلق تحديات قانونية وتنظيمية كبيرة. تباين المواقف بين الدول، من الحظر الكامل إلى الإشراف والتنظيم الجزئي، يعكس الصعوبات المرتبطة بإدماج هذه العملات في النظام المالي التقليدي.

يبدو أن أحد أهم الأسباب التي تدفع بعض الحكومات إلى تبني سياسات متشددة تجاه العملات الرقمية هو المخاوف المرتبطة بالأمان المالي والاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. في المقابل، هناك حكومات أخرى تسعى إلى تطوير تشريعات تنظيمية تستفيد من إمكانات هذه العملات، دون المخاطرة باستقرار الأسواق المالية. هذا التفاوت في السياسات يعكس مدى تعقيد التعامل مع العملات الرقمية وتأثيراتها المحتملة على الأنظمة المالية المختلفة.

من ناحية أخرى، فإن عدم قدرة الحكومات على السيطرة الكاملة على المعاملات القائمة على العملات الرقمية يمثل تحديًا كبيرًا في صياغة التشريعات المستقبلية. الطبيعة اللامركزية لهذه العملات تجعل من الصعب فرض رقابة تقليدية عليها، مما يثير تساؤلات حول مستقبل السياسات المالية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة. في ظل ذلك، هناك محاولات لإيجاد حلول توازن بين حرية استخدام العملات الرقمية وحماية الاستقرار المالي.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن تطور القوانين المتعلقة بالعملات الرقمية سيعتمد بشكل أساسي على مدى اندماجها في الأسواق التقليدية واستجابة الحكومات للتحديات الناشئة عنها. في حين أن بعض الدول قد تختار تبني سياسات أكثر انفتاحًا، فإن أخرى قد تستمر في تبني نهج حذر، مما قد يؤدي إلى بيئة تنظيمية متباينة عالميًا.

وأخيرًا، يظل السؤال الرئيسي حول ما إذا كان يجب على الحكومات الاعتراف الكامل بالعملات الرقمية والعمل على دمجها ضمن الأطر القانونية القائمة أم السعي إلى تطوير تشريعات جديدة تضمن تحقيق التوازن بين المرونة الاقتصادية والاستقرار المالي. الإجابة على هذا السؤال ستحدد مستقبل العملات الرقمية ودورها في الاقتصاد العالمي، ومدى قدرة الحكومات على التكيف مع هذا التحول الرقمي المتسارع.

التوصيات للبحوث المستقبلية:

البحث في التحديات القانونية والتنظيمية الجديدة **:**نظرًا للتوسع في استخدام العملات الرقمية وغياب التشريعات الشاملة، من الضروري أن تركز الأبحاث المستقبلية على دراسة التحديات القانونية والتنظيمية الجديدة في هذا المجال، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها.

مقارنة القوانين والنهج المختلفة في الدول المختلفة **:**نظرًا لاختلاف السياسات المتبعة من قبل الدول تجاه العملات الرقمية، يمكن أن تسهم الأبحاث المقارنة في تطوير إطار قانوني عالمي موحد لتنظيم هذه الظاهرة.

التوصيات لصانعي السياسات:

تطوير القوانين والأطر القانونية للعملات الرقمية **:**يجب على صانعي السياسات وضع قوانين وأنظمة واضحة وفعالة لإدارة وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالعملات الرقمية، بما يساهم في الحد من الاستغلال غير القانوني والتهديدات الأمنية.

تشجيع التعاون الدولي في مجال التنظيم والمراقبة **:**نظرًا للطابع العالمي للعملات الرقمية، يعد التعاون بين الدول في صياغة القوانين ومراقبة المعاملات والمنصات ذات الصلة أمرًا بالغ الأهمية.

تقديم التوعية والتعليم للمستهلكين **:**يجب على صانعي السياسات توعية المستهلكين بمخاطر وتقلبات العملات الرقمية، واتخاذ إجراءات لنشر الوعي بين الجمهور حول التهديدات المحتملة المرتبطة بها.

المصادر

1. البنك المركزي السعودي ، البنك المركزي السعودي يواصل اختبار العملة الرقمية للبنك المركزي **(2023)** **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-812.aspx**
2. البنك المركزي السعودي مؤسسة النقد تستخدم تقنية سلسلة الكتل **(BLOCKCHAIN)** في الحوالات المالية مع البنوك المحلية (2020، **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-575.aspx(**
3. البنك المركزي السعودي بيان إطلاق مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، (2019)**https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news29012019.aspx**
4. يوسف خليل إبراهيم،إياد الرفاعي، العُملات الرقمية التحقيقات المالية في عصر الكريبتو ما بين واقع قانوني وتحدّيات تقنية،مجلة الباحث العربي، ، مجلد 3 عدد 1، لبنان، 2022، صص 1-16.
5. Allie Grace Garnett, Cryptocurrency regulation: Rules are in development, Encyclopedia Britannica ,2025, https://www.britannica.com/money/cryptocurrency-regulation.
6. Allen .Scott, Russia’s Bitcoin Ban Expected in August; Expert Recommends Businesses ‘Get Out’, Cointelegraph , United States of America ,(2015), https://cointelegraph.com/news/russias-bitcoin-ban-expected-in-august-expert-recommends-businesses-get-out
7. Alix d’Anglejan-Chatillon, Ramandeep K. Grewal ,Éric Lévesque , Christian Vieira, The Virtual Currency Regulation Review, The Law Reviews Published in the United Kingdom by Law Business Research Ltd,2023.
8. Anndy Lian, UAE’s Bold Move: Eliminating Crypto Transaction Taxes and Its Implications, INTERNATIONAL POLICY DIGEST, 2024, https://intpolicydigest.org/uae-s-bold-move-eliminating-crypto-transaction-taxes-and-its-implications/
9. arab news ,SAMA to launch virtual riyal for banks , arab

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

news,2017,https://www.arabnews.com/node/1172906/business-economy

10. Banque de France, The dangers linked to the emergence of virtual currencies: the example of bitcoins Banque de France • Focus • No. 10 , 2013.
11. BOUSTANY, MAZEN, AND SAFAR-ALY, SAMIR, United Arab Emirates: Central Bank Digital Currency introduced, paves the way for the recognition of digital currencies , GLOBAL COMPLIANCE NEWS , 2024, https://www.globalcompliancenews.com/2024/01/05/https-insightplus-bakermckenzie-com-bm-banking-finance_1-united-arab-emirates-central-bank-digital-currency-introduced-paves-the-way-for-the-recognition-of-digital-currencies_12142023/
12. CBUAE and SAMA Issue Report on Results of Joint Digital Currency Project "Aber",2020, Saudi Central Bank, https://www.centralbank.ae/media/nigd2put/cbuae-and-sama-issue-report-on-results-of-joint-digital-currency-project-aber_en.pdf,
13. CHAINALYSIS TEAM, Russia's Cryptocurrency Pivot: Legislated Sanctions Evasion, Chainalysis, 2024, https://www.chainalysis.com/blog/russias-cryptocurrency-legislated-sanctions-evasion/
14. Clare Jones, The financial crisis and digital currencies, 2013, https://uwe-repository.worktribe.com › OutputFile PD.
15. Consumer and Investor Protection, Icrier Prosus Centre For Internet and Digital Economy, , India, 2024.
16. Currency in Indonesia as a Currency, Proceedings of the International Conference on Cultural Policy and Sustainable Development (ICPSD 2024),pp338-345.
17. Currency and Distributed Ledger Project, 2019, p:46, https://www.sama.gov.sa/en-US/News/Documents/Project_Aber_report-EN.pdf
18. David. George-Cosh, Canada Says Bitcoin Isn't Legal Tender, (2014), Available http://blogs.wsj.com/canadarealtime/2014/01/16/canada-says-bitcoin-isnt-legal-tender.
19. Damodaran, Sruthi Vanguri and Devashish Sharma, Crypto Assets: Regulatory Choices for
20. Elbashary, Rehan, Egypt and Cryptocurrency, freeman law, United States, 2020, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/egypt/
21. European Central Bank, "Virtual currency schemes , Germany
22. ,2012.https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf
23. Financialmirror, Cyprus Central Bank warns about risks in use of Bitcoin , 2013, https://www.financialmirror.com/2013/12/11/cyprus-central-bank-warns-about-risks-in-use-of-bitcoin/
24. Financial Crime Academy team, Cryptocurrency In Asia: The Adequate Laws And Regulations Of Cryptocurrency In Asia, financial crime academy, 2024, https://financialcrimeacademy.org/cryptocurrency-in-asia/
25. Financial Action Task Force, Guidance for a Risk-Based Approach VIRTUAL CURRENCIES, FRANCE, The Financial Action Task Force (FATF),2015.
26. fricastrictlybusiness,Digital Currency: A Leapfrog Moment for Africa, ,2015,https://www.africastrictlybusiness.com/digital-currency-a-leapfrog-moment-for-africa/
27. FINANCIAL ACTION TASK FORCE, FATF REPORT Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks, FRANCE, 2014, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf
28. Freeman law, Germany and Cryptocurrency, Freeman law, 2022, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/germany.
29. Freeman law, Iceland and Cryptocurrency, Freeman law, 2017, https://freemanlaw.com/cryptocurrency/iceland/.
30. Gautami Tripathi , Mohd Abdul Ahad , Gabriella Casalino, A comprehensive review of blockchain technology: Underlying principles and historical background with future challenges, Decision Analytics Journal, United States, Volume 9, 2023,pages 1-21.
31. Hennessy, Liam, Digital Yuan: A Global Game-Changer in the Era of Central Bank Digital Currencies (CBDCs),2024, https://www.clydeco.com/en/insights/2024/09/digital-yuan-a-global-game-changer-in-the-era-of-c

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

32. Issam Hallak , Rasmus Salén, Non-EU countries' regulations on crypto-assets and their potential implications for the EU, European Parliamentary ResearchService. 2024, p: 1, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/753930/EPRS_BRI(2023)753930_EN.pdf

33. Joseph Jasperse, 50-State Review of Cryptocurrency and Blockchain Regulation, Stevens Center for Innovation in Finance, 2022,https://stevenscenter.wharton.upenn.edu/publications-50-state-review

34. KANUN :ÖDEME VE MENKUL KIYMET MUTABAKAT SİSTEMLERİ, ÖDEME ,Resmî Gazete,2013, www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2013/06/20130627-14.htm,

35. Kevin Werbach, Trust, but Verify: Why The Blockchin Needs The Law, Berkeley Technology Law Journal, Vol. 33, No. 2 , Published By: University of California, Berkeley, School of Law,2018, pages. 487-550 .

36. Ledger Insights ,Blockchain for Banking News ,UAE makes first cross border CBDC payment using mBridge, , 2024, https://www.ledgerinsights.com/uae-cross-border-cbdc-payment-mbridge/

37. Lambis Dionysopoulos, Miriam Marra, Andrew Urquhart, Central bank digital currencies: A critical review, International Review of Financial Analysis Volume 91, 2024, pages 1-18.

38. LCX Team, quick insight on how crypto transactions work, Liechtenstein, 2024, https://www.lcx.com/quick-insight-on-how-crypto-transactions-work/

39. Matt Clinch, BITCOIN Bitcoin recognized by Germany as 'private money',2013, https://www.cnbc.com/2013/08/19/bitcoin-recognized-by-germany-as-private-money.html.

40. Marc Labont, Rebecca M. Nelso, Congressional Research Servvice Informing the legislative debate since 1914, Central Bank Digital Currencies, United States of America, 2024. https://crsreports.congress.gov | IF11471 · VERSION 3 · UPDATED

41. Matsuura, Jeffrey H. Digital Currency: An International Legal and Regulatory Compliance Guide, Bentham Science Publishers,ebook, https://benthambooks.com/, 2016.

42. Martin Garriga, Stefano Dalla Palma, Maxmiliano Arias, Alan De Renzis, Remo Pareschi, Damian Andrew Tamburri, Blockchain and cryptocurrencies: A classification and comparison of architecture drivers, Concurrency and Computation: Practice and Experience: Volume 33, Issue 8, 2021, pages 1-21.

43. Muhammad Farrukh Shahzad, Shuo Xu, Weng Marc Lim, Muhammad Faisal Hasnain5 , Shahneela Nusrat, Cryptocurrency awareness, acceptance, and adoption: the role of trust as a cornerstone, HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES COMMUNICATIONS, Palgrave Communications, Palgrave Macmillan, vol. 11(1), England,2024, pages 1-14.

44. Payment,Current Developments in Monetary and Financial Law, Volume 2, Publisher: International Monetary Fund ,2003.

45. Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions Global Legal Research Directorate Staff, The Law Library of Congress (U.S.), Global Legal Research Center, 2014, p: 10

46. Pete. Rizzo, Bolivia's Central Bank Bans Bitcoin, coindesk, 2014 ,

47. Project Aber Final Report, Saudi Central Bank and Central Bank of the U.A.E. Joint Digital https://www.coindesk.com/tag/bolivia

48. Qiwei Li , Xinyu Zhang, Digital finance development in China: A scientometric review, Heliyon journal, Volume 10, Issue 16, 2024, pages 1-19.

49. Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions Global Legal Research Directorate Staff, The Law Library of Congress (U.S.), Global Legal Research Center, 2014.

50. Richard B. Levin, Kevin Tran, Cryptoassets & Blockchain, 2021, Lexology Getting the Deal Through, https://www.rhtlawasia.com/wp-content/uploads/2022/01/2022-Cryptoassets-Blockchain-Singapore.pdf, pages 1-23.

51. Rimas Kautsar, Jamal Wiwoho, Arief Hidayat , Legal Aspects in Issuing Central Bank Digital

52. Risks, Reserve Bank of India,(2013), http://rbi.org.in/scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=30247.

53. Robert . McMillan, Instead of Fighting Bitcoin, the US Could Make Its Own Digital Currency,(2015), www.wired.com/2014/12/t-coin

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

54. Saudi Arabia: Legal and regulatory developments, 2023, https://digital-client-solutions.hoganlovells.com/resources/blockchain/jurisdiction-lrds/saudi-arabia?s=fis-financial-institutions

55. SONO ,KAZUAKI, Chapter 34:Legal Tender: A Notion Associated with

56. Vietnam says bitcoin transactions are illegal ,2014, retrieved 2025 from https://phys.org/news/2014-02-vietnam-bitcoin-transactions-illegal.html

57. Yannick Eckhardt, Johannes Glückler, Cryptocurrencies, a controversial innovation? Unpacking argumentation analysis in economic geography, Progress in Economic Geography, Volume 3, Issue 1, 2025, pages: 1-13.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.